Available online at https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/85

مجلة الباحث الاقتصادي

Economic Researcher Review

ISSN: 2335-1748EISSN: 2588-235X المجلد10،العدد02(2022)، صص 355- 380

أثر سياسة الإنفاق العام على التشغيل والبطالة
حالة الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001–2019.

ليندة كحل الراس[1]، بوعلام معوشي[2]

[1] جامعة الجزائر 3، Lynda.kahlerras@gmail.com

[2] المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة ، boualem.maouchi@yahoo.fr

The impact of public spending policy on employment and unemployment The state of the Algerian economy for the period 2001-2019

Lynda KAHLERRAS [1], Boualem MAOUCHI [2]

تاريخ الاستلام: 2022/11/15 ؛ **تاريخ القبول**: 2022/12/28 ؛ **تاريخ النشر**: 2022/12/30.

الملخص :

لجأت الجزائر منذ سنة 2001 لتنفيذ سياسة دعم الطلب الكلي، من خلال التوسع في الانفاق العام، سعيًا منها لتحقيق مجموعة من الأهداف، والمتمثلة أساسًا في النمو الاقتصادي، والحد من البطالة، من خلال تحقيق التشغيل. وفي هذا الصدد تأتي هذه الدراسة لتتبع مسار تأثير سياسة الإنفاق العام في البلاد على التشغيل والبطالة خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2001 و2019، وتوصلنا من خلال ما تم عرضه إلى، أنّ إتخاذ التوسُع في الإنفاق العام كتوجه رئيسي للسياسة الإقتصادية في الجزائر لما يقارب عشرين سنة من الزمن، لا يُعتبر توجهًا صائبًا، لأنه لم يُؤسس لمسار نمُو وتطوُر على المدى الطويل لأهم مُؤشرات الأداء الإقتصادي عامة –نُمو الناتج– وأداء سُوق العمل موضوع الدراسة خاصة –مُؤشري العمالة والبطالة–، والسبب في ذلك راجع في الأساس إلى ضُعف القُدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، وهُو الوضع الذي جعل الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، تنعكس في صُورة إرتفاع للأسعار، وتسرُب من خلال الواردات.

الكلمات المفتاح: البطالة، التشغيل، سياسة الإنفاق العام.

تصنيف JEL: E62، E24

Abstract :

Since 2001, Algeria has resorted to implementing a supporting aggregate demand policy through the expansion of public spending in order to achieve a set of objectives, the most important of which are economic development and the reduction of unemployment through job creation. In this regard, the purpose of this study is to examine the impact of the country's public spending policies on employment and unemployment from 2001 to 2019. Through what was presented, we came to the conclusion that expanding public spending as a main direction of economic policy in Algeria for nearly two decades was not a correct one, because it failed to establish a long-term growth and development path for the most important economic performance indicators in general (the GDP growth) The performance of the labor market, which is the subject of the study (the employment and unemployment indicators), and the reasons for this are mainly due to the national economy's weak productive capacity, a situation that resulted in an increase in aggregate demand, which was reflected in a rise in prices, and leakage through imports.

Keywords: unemployment, employment, public spending policy.

Jel Classification Codes: E24.E62

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

ليندة كحل الراس، بوعلام معوشي (2022)، **أثر سياسة الإنفاق العام على التشغيل والبطالة: حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2001–2019، مجلة الباحث الاقتصادي**، المجلد 10 (العدد02)، الجزائر: جامعة 20 أوت 1955 –سكيكدة–، ص ص 355 – 380 .

المؤلف المرسل: ليندة كحل الراس، الإيميل: lynda.kahlerras@gmail.com

1. مقدمة.

تسبب تراجع أسعار النفط في الجزائر سنة 1986 في تدهور القدرات التمويلية للدولة، انتهت على إثرها مرحلة النهج التنموي الاشتراكي المخطط، وبدأت مرحلة الإصلاح الاقتصادي، تحت إشراف المؤسسات النقدية والمالية الدولية، سعت برامج الإصلاح الاقتصادي هذه في الأساس إلى تحسين المؤشرات النقدية والمالية للبلاد، وهو ما كان له بالغ الأثر على الجانب الاجتماعي في ظل التراجع الكبير في الشغل، بل وحتى الحفاظ على المناصب المتوفرة آنذاك، ليرتفع على إثر ذلك مؤشر البطالة أين قاربت نسبته 30% سنة 2000، وهو ما حتم على السلطات الجزائرية جعل مسألة التشغيل والبطالة جوهر ومركز كل جهد تنموي مبذول وسياسة اقتصادية مطبقة مطلع الألفية الثالثة.

مع بداية الألفية الثالثة، وعلى إثر التحسن الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية، تبنت الجزائر سياسة اقتصادية توسعية، من خلال التوسع في الإنفاق العام، جسدتها البرامج التنموية المقررة، وهي **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)** بغلاف مالي بلغت قيمته 550 مليار دينار جزائري، **والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)** بغلاف مالي بلغ 4202,7 مليار دينار جزائري، **وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010–2014)** بغلاف مالي جد ضخم بلغ 21214 مليار دينار جزائري.

يجد الحجم الاستثماري الضخم هذا مبرره في سعي السلطات تجاوز الآثار السلبية التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة خلال تسعينيات القرن العشرين، خاصة تلك المتعلقة بالتشغيل والبطالة، فكما هو معلوم فإن البطالة وعلى الرغم من أنها ظاهرة اقتصادية إلا أن آثارها الاجتماعية قد تصل إلى التأثير على الجانب السياسي، وتتعداه إلى الجانب الأمني للبلاد، ما يجعل منها ظاهرة تستدعي الأخذ بعين الإعتبار، والسعي لأجل احتوائها، والخفض من معدلها إلى أدنى المستويات الممكنة.

فعلا هذا ما نجده مجسدا في إطار البرامج السالفة الذكر، حيث اهتم كل برنامج بمسألتي التشغيل والبطالة، وجعلهما من أهم الأهداف التي صبا إلى تحقيقها، وذلك من خلال العمل على تحفيز جانب الطلب الكلي للاقتصاد الجزائري، في محاولة لتجاوز تدهور النشاط الاقتصادي الذي عرفته البلاد في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، حيث أن هذا الاتجاه المتبع للسياسة الاقتصادية، والمجسد في التوسع في الانفاق العام، ستتولد عنه حسب ما جاء به الفكر الكينزي زيادة في الانتاج، وبالتالي زيادة في التشغيل وتراجع في البطالة.

إنطلاقا من هذا التقديم، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على السؤال التالي:

هل النتائج المترتبة عن تطبيق سياسة الانفاق العام التوسعية في الجزائر خلال الفترة 2001–2019 فيما يتعلق بالتشغيل والبطالة، تتوافق مع ما يجب تحقيقه في هذا المجال وفق ما جاءت به النظرية الكينزية؟ وهل تعبر هذه النتائج عن تحسن مؤشرات سوق العمل الجزائري خلال هذه الفترة؟

فرضيات الدراسة: للإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نستند إلى الفرضيات التالية:

- تساهم سياسة الانفاق العام في تحسين مؤشري البطالة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2001-2019؛
- ترهن فعالية تأثير تطبيق سياسة الانفاق العام على التشغيل والبطالة، بمدى فعالية تأثير تلك السياسة على الناتج المحلي؛
- تساهم سياسة الانفاق العام في الجزائر منذ سنة 2001، في تبعية النشاط الاقتصادي للبلاد للقطاع العام؛
- يرجع ضعف أداء قطاعي الفلاحة والصناعة لسبب ضعف كفاءة الجهاز الانتاجي الوطني وجمود العرض الكلي.

2.1. أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى:

- معرفة الاتجاه العام لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، وأثر التغيرات الحاصلة فيها على التشغيل والبطالة؛
- تتبع مسار تأثير سياسة الانفاق العام على مؤشري التشغيل والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة، وفق ما جاء به الفكر الكينزي؛
- معرفة مدى فعالية هذه السياسة في التأثير على التشغل والبطالة في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة؛
- العمل على إبراز مساهمة سياسة الانفاق العام في تحقيق التشغيل من جهة، وابراز أسباب ضعف فعالية هذا التأثير من جهة أخرى.

3.1. هيكل الدراسة: في سعينا للإجابة على الإشكالية المطروحة، إرتأينا تناول موضوع الدراسة من خلال عرض كل من:

- الإنفاق العام كسياسة اقتصادية؛
- سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2019؛
- الآثار المترتبة عن تنفيذ سياسة الإنفاق العام التوسعية على التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

2. الإنفاق العام كسياسة اقتصادية:

قبل التطرق للإنفاق العام كسياسة اقتصادية، باعتباره جزءًا مُهمًا من أجزاء السياسة المالية، وذلك لما له من تأثير على الطلب الكلي، ومن فاعلية في مُعالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي، وجب ذكر بعض العُموميات عنه.

1.2. عُموميات عن الإنفاق العام: عرف مفهوم الإنفاق العام عبر تاريخ الفكر الاقتصادي تطورًا كبيرًا تماشيًا مع تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فبعدما أعْطاه الفكر التقليدي المتمركز أساسًا حول مبادئ الفكر الكلاسيكي المؤمن بفكرة التوازن الآني للاقتصاد وتلقائية مُعالجة الاختلال عبر آلية الأسعار، في ظل المنافسة التامة والحُرية الاقتصادية، صفة الحيَّاد، أي لا تأثير للإنفاق العام على النشاط الاقتصادي بمستوييه الكلي والجزئي؛ نجد الفكر الحديث، وعلى العكس من ذلك، أعْطى له أهمية كبيرة، وجعله من أبْرز أدوات تدخل الدوْلة فعاليةً في معالجة اختلال الاستقرار الاقتصادي الكلي.

أ.مفهوم الإنفاق العام: يعرف الإنفاق العام بأنه:" مبلغ من النُقود، يقوم بإنفاقه شخص أو هيأة عامة، بقصد إشباع حاجة من الحاجات العامة"(مجدي شهاب، 2004، ص 193)، وبالتالي حتى يكون الإنفاق عامًا لابُد أن تتوفر فيه العناصر الأساسية التالية:

- الصفة النقدية للإنفاق العام؛
- صدُور الإنفاق العام من طرف شخص عام أو هيأة عامة؛
- الغرض من الانفاق العام هو تحقيق النفع العام.

ب.حجم الإنفاق العام: سنعرض حجم الإنفاق العام من خلال دراسة ضوابط الإنفاق العام، وحُدود الإنفاق العام، وظاهرة تزايُد الإنفاق العام.

✓ **ضوابط الإنفاق العام:** حتى يتمكن الإنفاق العام من تحقيق الآثار والأهداف المنتظرة منه، كتلبية مُثلى للحاجات العامة، فإنّ ذلك يتطلب تحقيق أكبر حجم مُمكن من المنفعة، مُستعملاً في ذلك أداة الاقتصاد في النفقات، مع الأخذ في الحُسبان أهمية وضرُورة وُجود طُرق ومناهج للرقابة، التي تضمن توجيه الإنفاق العام نحو الأبواب ذات المصلحة الشاملة لأفراد المجتمع، دُون تبذيرها في غير تلك المصلحة.(محرزي محمد عباس، ص 82)، وبالتالي للإنفاق العام مجمُوعة من الضوابط، والمتمثلة في:

- **ضابط المنفعـة:** أن يكون الغرض من الإنفاق العام، تحقيق أقصى منفعة مُمكنة؛
- **ضابط الاقتصاد في الإنفاق العام:** يُقصد به إلتزام القائمين على عملية الإنفاق العام بتجنُب التبذير والإسراف حِفاظًا على عدم ضياع المال العام، وتعْزيزًا للثِقة بين الإدارة المالية والمكلفين بأداء الضريبة؛
- **الرقابة على الإنفاق العام:** تلعب أجهزة الرقابة دورًا مُهمًا في مُراقبة عمليات الإنفاق العام، وهُو ما يضمن التوجيه السليم والنافع له؛ ويُمكن أن تتم الرقابة من قبل ثلاث جهات، وهي: الرقابة الإدارية، والرقابة السياسية(البرلمانية)، والرقابة المحاسبية المستقلة.

✓ **حُدود الإنفاق العام:** يتوقف حجم الإنفاق العام على مجمُوعة من العوامل، والتي تختلف من دولة إلى أخرى، وحتى من فترة إلى أخرى بالنسبة لنفس الدولة، وتتمثل أهم تلك العوامل في الغالب، فيما يلي:

- **طبيعة النظام الاقتصادي القائم:** يتحدد حجم الإنفاق العام حسب وظائف الدولة، فكلما اتسعت وظائف الدولة وتنوعت ازداد الإنفاق العام وتنوع انعكاسًا لذلك، فالإنفاق العام يعكس في حجمه الخلفية المذهبية والإيديولوجية السائدة في الدولة؛
- **الظُروف الاقتصادية السائدة:** يتأثر حجم الإنفاق العام بالتقلبات الظرفية الاقتصادية، ففي فترة الرواج الاقتصادي تُنقص الدولة من حجم الإنفاق العام تفاديًا للآثار التضخُمية، في حين تلجأ الدولة في فترات الكساد إلى زيادة حجم الإنفاق العام لمستوى يرفع من الطلب الكلي، ويصل بالاقتصاد إلى مُستوى التشغيل الكامل؛

● **القُدرة التمويلية للاقتصاد:** تُحدد قدرة الدولة على تغطية الإنفاق العام حجم هذا الأخير، وتنقسم القُدرة التمويلية للاقتصاد إلى: **قُدرة تكليفية،** وهي"قُدرة الوحدات الاقتصادية على الإسهام في دفع الضرائب، أي بلوغ أقصى حصيلة ضريبية يُمكن اقتطاعها من الدخل الوطني"(سعيد علي العبيدي، 2011، ص ص 77-78)، و**قُدرة اقراضية،** "ويُقصد بها مقدرة الاقتصاد على تلبية حاجات الدولة من القُروض العامة"(سعيد علي العبيدي، 2011، ص 81)، والتي تتوقف على حجم الادِّخار الوطني، وعلى توزيع الجزء المدَّخر بين الإقراض العام والإقراض الخاص.

✓ **ظاهرة تزايُد الإنفاق العام:** رصد الاقتصادي الألماني **أدُولف فاجنر** WAGNER ظاهرة تزايُد الإنفاق العام من خلال دراسة تطور الإنفاق العام في الدُول الأوروبية خلال القرن التاسع عشر، وقد صاغ النتيجة التي توصلت إليها تلك الدراسة في شكل قانون عُرف باسمه والذي يتلخص في: "أنّه كُلما حقق المجتمع مُعدلاً مُعينًا من النُمو الاقتصادي، فإنّ ذلك يُستَتبع اتساع نشاط الدولة، ومن ثمَّة زيادة الإنفاق العام بنسبة أكبر من نسبة زيادة مُتوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني(علي لطفي، 1988، ص 31)".

إذن، لابُد من الإشارة إلى أنّ زيادة الإنفاق العام لا تعني زيادة المنفعة المترتبة عليه بصورة حتمية، كما أنّها لا تُؤدي حتمًا إلى زيادة التكاليف العامة على الأفراد، فقد ترجع هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية، بمعنى أنّ الزيادة في رقم الإنفاق دُون الزيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، أو زيادة في عبء التكاليف العامة، أما الزيادة الحقيقية للإنفاق العام، فهي تعْني حتْمًا زيادة المنْفعة الحقيقية المترتبة عن هذا الإنفاق، وزيادة عِبء التكاليف العامة بنسبة مُعينة، ويدُل ذلك غالبًا على ازدياد تدخُل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. (سوزي عدلي ناشد، 2006، ص 62)، لهذا نُميز بين نوعين من أسباب تزايد الإنفاق العام، وهما: **أسباب ظاهرية،** وتكمُن تلك الأسباب في تدهور قيمة النقد، وتغيُّر أساليب إعداد الموازنة، وزيادة عدد السُكان... و**أسباب حقيقية،** تُفسر بمجمُوعة من الأسباب الاقتصادية السياسية، الاجتماعية والإدارية...الخ.

2.2. سياسة الإنفاق العام: يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق جُملة من الأهداف، وهُو الأمر الذي يجعل منه سياسة اقتصادية لها أدواتها ولها أهدافها.

أ. أدوات سياسة الإنفاق العام: وتتمثل فيما يلي:(عبد المجيد قدي، 2005، ص ص 90-91).

✓ **تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:** وهذا لكون استخدام حجم الإنفاق العام يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد الوطني من جهة، وبالقيُود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى. وهي بهذا يُمكن أن تكون توسُعية أو تقيّيدية.

✓ **إعادة هيْكلة بنْية الإنفاق العام:** وهذا من خِلال مراجعة الأوْلويات التي تقوم بها الحُكومات، ويتم التعبير عن بنْية الإنفاق العام بالنِسب المئوية من إجْمالي الإنفاق العام. ويحدث هذا التغيّير تِبعًا للأوْضاع الاقتصادية والاجْتماعية القائمة من جهة، وتبعًا لرغْبة السُلطات في تغيّيرها من جهة أخرى.

ب. أهداف سياسة الإنفاق العام: تسعى سياسة الإنفاق العام إلى تحقيق مجمُوعة من الأهداف، كتحقيق: النُمو الاقتصادي والاستقرار في المستوى العام للأسعار، التوازن الخارجي، التوزيع العادل الدخل الوطني، التشغيل ومُحاربة البطالة...إلخ، وأمام هذا التعدُد وفي إطار الإشكالية المطروحة، سنقتصر على ذكر دور الإنفاق العام في تحقيق التشغيل ومُحاربة البطالة، بعد ذكر ما المقصود بالقوة العاملة البطالة ونظيرتها القوة العاملة المشتغلة.

تعرف **القوة العاملة البطالة** أو العاطلة عن العمل بأنها: "كل شخص راغب في العمل، وقادر عليه، وباحث عنه، ولم يجده. وعليه فانّ كل مَن لا يرغب في الحصول على عمل لا يُعتبر ضمن أعداد العاطلين عن العمل"(مدحت القريشي، 2007، ص25)؛ في حين يمثل أفراد **القوة العاملة المشتغلة:** "القوة العاملة المشتغلة، هي التي يمارس أفرادها العمل فعلاً، للحُصول على الكسب الذي يكون بشكل أجر، أو راتب أو ربح أو حصة في الانتاج، وهذا يعني أنها تشمل الأفراد الذين يعملون لدى الغير، والذين يعملون مُشاركة، والذين يعملون لحسابهم الخاص وهم أصحاب الحرف والمهن المستقلة"(البشير عبد الكريم، 2009، ص 177).

ويمثل مجموع **القوة العاملة البطالة والقوة العاملة المشتغلة** ما يعرف **بالقوى العاملة**، والتي "تشمل عدد السكان القادرين على العمل، والراغبين فيه، وينتمون لفئات عمرية مُعينة، تختلف باختلاف قوانين العمل المعمول بها في الدُول"(ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، 2010، ص 57).

وباعتبار **العمل**(القوة العاملة) أحد أهم العوامل التي تدخل في العملية الانتاجية للاقتصاد، فإن بقاء جُزء منه مُتعطل يُعد خسارة لاقتصاد أي بلد، لهذا تسعى حُكومات البُلدان المختلفة لوضع مجمُوعة من السياسات المباشرة وغير المباشرة بهدف تشغيل القوة العاملة البطالة، والاقتراب لأقصى ما يُمكن لها من مُستوى التشغيل الكامل.

من بين هذه السياسات، نجد سياسة الانفاق العام–موضُوع بحثنا–، والتي نجد في شأنها العديد من الدراسات المهتمة بتحليل الدور الذي تؤديه **في تحقيق التشغيل ومُحاربة البطالة**، سنقتصر على عرض مُختصر لما جاء به **التحليل الكينزي** في هذا الشأن، لما نرى لذلك من صلة بموضُوع هذا المقال.

إن الأساس النظري الذي يربط سياسة الإنفاق العام بالتشغيل والبطالة، هُو أنّ التغيُّر في الإنفاق العام يُؤدي إلى التغيُّر في الطلب الكلي–باعتبار الإنفاق العام أحد أهم مُكونات الطلب الكلي–، والذي يُؤدي بدوره إلى التغيُّر في الدخل، وبالتالي التأثير على مُعدلات التشغيل والبطالة، وهذا الأساس مبني على **النظرية الكينزية** التي تعتمد على **سياسة الإنفاق العام** في حفز الطلب الكلي(الطلب الفعَّال) وزيادة التشغيل.

وعلى هذا الأساس، فإنّ سريان ذلك الأثر يكون عبر آليتي المضاعف والمعجل، وتتلخص فكرة **المضاعف** في أنه: "عندما يزيد الإنفاق العام، فإنّ جزءًا منه يُوزع في شكل أجُور ومُرتبات وأرباح وفوائد، وهؤلاء يخصصُون جُزءًا من هذه الدُخول لإنفاقه على بنُود الاستهلاك المختلفة، ويقومُون بادّخار الباقي وفقًا للميل الحدّي للاستهلاك والادّخار، وبالتالي فإنّ الدُخول التي تُنفق على الاستهلاك تُؤدي إلى خلق دُخول جديدة لفئات أخرى، وكذلك الجزء الموجه للادّخار يُنفق جُزء منه في الاستثمار، وكل هذا يُساهم في زيادة الدخل بنسب مُضاعفة"(محمد بن عزة، 2015، ص ص 138-139)، ومن جهة أخرى يُعبر **المعجل** عن أثر التغيُّر في الإنفاق العام على الاستثمار، ومنه على الدخل والناتج والعمالة، حيث أنّ زيادة الدُخول يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، "والذي يتبع بنُمو رقم أعمال المنتجين، ويجعلهم في حاجة إلى زيادة إنتاجهم في مُواجهة الطلب الجديد، مما يسمح بظُهور استثمارات جديدة تُؤدي إلى خلق العمل، ومنه دُخول وأجُور جديدة، ومن ثمّة يخلق تتابعًا يسمح برفع حجم وكثافة النشاط الاقتصادي، ومنه النُمو الاقتصادي"(فوزي مرابط، نادية شطاب، 2015، ص 289).

ويشترط في هذا المقام سُرعة استجابة الآلة الإنتاجية المحلية للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، الناتجة في الأساس عن الزيادة الحاصلة في مُستوى الإنفاق العام، بحيث أنّ بطء الاستجابة "من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخُم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقليص هامش حركة الاستثمارات الخاصة. مما يُؤدي إلى تباطُؤ النُمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على مُعدل البطالة سلبا"(علي بودلال، 2013، ص ص 10-11).

3. سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001–2019:

شهدت الجزائر في العقد الأخير من القرن العشرين **أزمة اقتصادية**، كانت نتيجة التبعات السلبية **لأزمة المديونية** مُنتصف الثمانينيات من نفس القرن التي عرفتها البلاد على إثر تراجُع أسعار النفط، لتجد نفسها مُجبرة على اللُجوء إلى صنُدوق النقد الدولي للحُصول على المساعدات المالية، والتي أرفقت بجُملة من الشُروط فرضتها الهيآت الدولية على الجزائر، والتي أعتبرت حسبها ضرُورية لخروج الاقتصاد الجزائري من حالة العجز المالي.

وفي ظل تحسُن الوضعية المالية للجزائر بداية الألفية الثالثة، سمح لها نتيجة ارتفاع أسعار النفط بتحول السياسة الاقتصادية نحو **التوسع في الإنفاق العام**، وذلك قصد الخروج من التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر، والتي نتج عنها تدهور في مُستوى الأداء الاقتصادي وما تبعه من ارتفاع في مُعدلات البطالة، وانخفاض في مُستوى توفير الشُغل ...الخ.

1.3. تراجُع التشغيل وارتفاع البطالة أحد دوافع تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسُعية في الجزائر بداية الفترة قيد الدراسة:

تباينت وضعية المؤشرات الاقتصادية قبل بداية تطبيق سياسة الإنفاق العام التوسعية بداية الألفية الثالثة، إذ عرفت مُؤشرات التوازُن الخارجي بداية تحسُن ملحُوظ، بفعل ارتفاع سعر النفط، وبالخصُوص نتيجة تطبيق برامج صندُوق النقد الدولي، في حين أنّ مُؤشرات التوازُن الداخلي تدنت، نتيجة تطبيق **برامج التثبيت والتعديل الهيكلي**، التي هدفت بالأساس إلى إعادة التوازنات المالية أكثر من سعيها لتحسين مُعدلات النُمو الاقتصادي والتشغيل.

إذ عرف النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي تراجعًا ملحوظًا في **عرض الشُغل**، وطلبًا قويًا له مُقارنة بالفترات السابقة؛ فوفقًا لإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، إنتقل المتوسط السنوي لخلق الشُغل من 140 ألف منصب شُغل بين سنتي 1980 و1984 إلى 75 ألف منصب شُغل بين سنتي 1985 و1989، ليتراجع إلى 50 ألف منصب شغل بين سنتي 1990 و1994. طوال الفترة بأكملها انتقل مُعدل النُمو المتوسط للعمالة من 4,2% إلى 1,2% لنفس الفترة، ليقارب سنة 1996 نسبة 1%، وفي المقابل بلغ **طالبوا الشُغل** لأول مرة في المتوسط خلال هذه الفترة 250 ألف طالب شغل سنويًا، كما زاد **التسريح القسري** للعمال تنفيذًا لمخططات إعادة الهيكلة، وحل بعض المؤسسات، وخصخصة البعض الآخر منها، مما أسهم في **اختلال سوق العمل**، حيث أحصت وزارة العمل والحماية الاجتماعية خسارة 637200 منصب شغل بين سنتي 1994 و1998، كما سجلت الجزائر ولأول مرة في سنة 1990 رصيدًا صافيًا سالبًا لخلق الشغل، إذ خسرت 150 ألف منصب شُغل مُقارنة بسنة 1989، وانتقلت القوة العاملة المشتغلة حسب بيانات الديوان الوطني للإحصائيات من 4432 ألف عامل إلى 4283 ألف عامل.(Boutaleb Kouider, 2002, p p 108-109)

أدى هذا الخلل المتزايد بين العرض والطلب على العمل في الجزائر خلال سنوات تسعينيات القرن العشرين إلى ارتفاع رهيب لمعدلات البطالة، وهو ما يُوضحه الجدول 01 المبُيَّن أدناه:

الجدول 01. معدلات البطالة في الجزائر خلال بعض سنوات التسعينيات من القرن العشرين وسنوات فترة الدراسة. **الوحدة: %.**

البيـــان:	1990	1991	1992	1995	1996	1997	2000	2001	2003	2004	2005	2006	2007
معدل البطالة	19,7	21,2	23,8	28,10	25,9	26,41	29,79	27,3	23,7	17,7	15,3	12,3	13,8
البيـــان:	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	ماي 2019	
معدل البطالة	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	**09,8**	10,6	11,2	10,5	11,7	11,7	11,4	

– **Source** :- ONS, Rétrospective Statistique 1962-2011, chapitre 02 emploi, p 72;
- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), EMPLOI ET CHOMAGE 2000 - 2018, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021);
- ONS, activite, emploi et chômage en mai 2019, p 04

تبين أرقام الجدول رقم(1) ارتفاع مُعدل البطالة من **19,7%** سنة 1990 إلى **29,79%** سنة 2000، وذلك كنتيجة لتقلص حجم الاستثمارات، وتراجع حجم التشغيل مقارنة بالفترات السابقة لفترة التسعينات، من حيث تحقيق مناصب الشغل الجديدة كما سبق وأشرنا، كما تجد معدلات البطالة هذه تفسيرها في عمليات التسريح الجماعي للعمال، "حيث تؤكد المعطيات أن عدد العمال المسرحين قد تجاوز 500 ألف عامل خلال الفترة 1994- 1997، نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 986 مؤسسة. ضِف إلى ذلك ازدياد الطلب على الشغل، نظرا لتزايد عدد الوافدين الجدد للقوة العاملة، "ارتفعت معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينيات، والذي تجاوز في المتوسط 2,8% سنويا، أدى إلى زيادة وتسارع حجم القوة العاملة، التي ارتفعت من 5,85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7,8 مليون سنة 1996، ثم إلى ما يقارب 8,25 مليون سنة 1998" (سمية بلقاسمي، 2018، ص 187).

وأمام هذا الواقع، وفي ظل التحسن المستمر نسبيًا في أسعار النفط مطلع الألفية الثالثة، وجهت السُلطات الجزائرية **سياسة الإنفاق العام نحو التوسع**، قصد رفع معدلات النمو الاقتصادي والعمالة بالأساس، خاصة أن الإنفاق العام حسب ما جاء به الفكر الكينزي يعتبر الأداة الأكثر فعالية في حالات تراجع النشاط الاقتصادي. وفعلا كان لتطبيق هذه السياسة أثر بشكل أو بآخر على معدلات البطالة، التي انخفضت خلال فترة الدراسة كما هو موضح في الجدول رقم(1)، من 27,3% سنة 2001 الى 11,7% سنة 2018

و11,4% في ماي 2019، وسيكون لنا من خلال الفقرات اللاحقة شيء من التفصيل عن تطور سياسة الانفاق العام وأثر ذلك على البطالة في البلاد خلال الفترة 2001-2019.

2.3. **الاتجاه العام لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة:** سنعرض في هذه الفقرة ثلاث نقاط متمثلة في، تطور الايرادات العامة، تطور الانفاق العام، وفق، مايلي:

❖ **تطور الايرادات العامة في الجزائر 2001–2019، بالاسعار الجارية:** تميزت **الايرادات العامة في الجزائر** خلال فترة الدراسة بشكل عام بالتزايد، في ظل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وما كان لذلك من أثر عليها، و(االشكل1)، يبرز تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، على النحو التالي:

الشكل01. تطور الايرادات العامة في الجزائر خلال الفترة(2001–2019).

الوحدة: مليار دينار جزائري (دج).

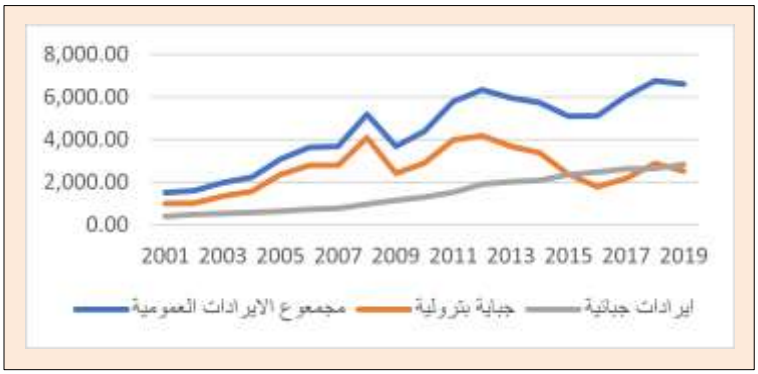

Source :

- Banque d'Algérie, évolutionéconomique et monétaire en Algérie, rapport 2005, 2009, 2013, 2017,2018, les pages 181, 208, 163, 112, 115 successivement;
- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), situation résumée des opérations du trésor 2000-2019, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021).

تميزت فترة الدراسة عمومًا بالزيادة المستمرة في حجم الإيرادات العامة، كما هو موضح من خلال بيانات الشكل رقم(1)، حيث انتقل حجمها من 1505,5 مليار دج سنة 2001 إلى 3082,6 مليار دج سنة 2005، واستمرت في الزيادة لتبلغ 4392,9 مليار دج سنة 2010، و5103 مليار دج سنة 2015،(Banque d'Algerie, 2005-2009-2011-2018, les pages 82-99-71-116) و6601,5 مليار دج سنة 2019(DGPP, www.dgpp-mf.gov.dz).

وتجد هذه الزيادة تفسيرها، في ارتفاع إيرادات الجباية البترولية الراجعة هي الأخرى إلى إرتفاع أسعار البترول في السوق الدولية، هذا من جهة، وإلى إرتفاع إيرادات الجباية العادية من جهة أخرى، كما لا تفوتنا الإشارة إلى أن الإيرادات العامة قد عرفت تراجعًا في قيمتها في بعض سنوات فترة الدراسة، والتي كانت مُرتبطة أساسًا بتراجع إيرادات الجباية البترولية.حيث ارتفع **حجم إيرادات الجباية البترولية** طوال الفترة 2001-2008 من 1001,4 مليار دج سنة 2001 إلى 4088,6 مليار دج سنة 2008 (Banque d'Algerie, 2005-2009, les pages 82-99)، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع متوسط سعر برميل البترول الخام الذي بلغ 6401,86 دج للبرميل سنة 2008 بعدما كان 1924,77 دج للبرميل سنة 2001، و2783,06 دج للبرميل سنة 2004 على سبيل الذكر لا الحصر(الملحق (I)) لينخفض حجم ايرادات الجباية البترولية سنة 2009 إلى 2412,7 مليار دج، (Banque d'Algerie, 2009, p 99)، أي بتراجع بلغ نسبة 40,98% مقارنة بسنة 2008، وكان ذلك جراء تراجع متوسط سعر برميل البترول الخام بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إذ انخفض سنة 2009 إلى 4472,16 دج للبرميل بعدما كان مستواه كما سبق وأن ذكرنا 6401,86 دج للبرميل سنة 2008(الملحق (I)).

كما شهدت سنة 2010 ارتفاعًا مجددًا في قيمة الجباية البترولية اثر ارتفاع أسعار متوسط سعر برميل البترول الخام إلى 5952 دج للبرميل في هذه السنة، وسجلت أعلي قيمة للجباية البترولية سنة 2012 بـ: 4184,3 مليار دج(Banque d'Algerie, 2013, p 70)، أما

السنوات المتبقية للفترة المدروسة، فقد شهدت قيما تارة منخفضة عن سابقتها، وتارة مرتفعة، كانعكاس للتغيرات التي عرفها متوسط سعر برميل البترول الخام، والذي تميز هو الآخر بالتأرجح بين الانخفاض والارتفاع، وهو ما يبينه الشكل رقم(2).

الشكل 2. تطور متوسط سعر برميل البترول الخام بالدينار الجزائري في الجزائر خلال الفترة(2001-2019).

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على الملحق2.

وكما هو مبين من خلال الشكل رقم(1) والشكل رقم(2)، نجد أنه كلما انخفض متوسط سعر برميل البترول الخام، كلما تراجع حجم الجباية البترولية، ومنه حجم الإيرادات العامة، وهو ما يلاحظ خلال السنوات 2009-2013- 2014- 2015- 2016-2019. فمثلًا انخفض سعر برميل البترول سنة 2016 إلى 4905,6 دج بعدما كان 5306,4 دج سنة 2015، كما انخفض سنة 2019 الى 7689,36 دج بعدما كان 8313,58 دج سنة 2018، وفي كلتا السنتين تراجع حجم ايرادات الجباية البترولية إلى 1781,1 مليار دج سنة 2016 بعدما كانت 2373,5 مليار دج سنة 2015، وتراجعت إلى 2518,4 مليار دج سنة 2019 بعدما كانت 2887,1 مليار دج سنة 2018(Banque d'Algerie, 2018, p 116, et DGPP, www.dgpp-mf.gov.dz, annexes.)، أي بنسبة تراجع بلغت24,95% و12,77% لكلتا السنتين على التوالي.

ويرجع تأثير الجباية البترولية على إجمالي الإيرادات العامة، إلى النسبة التي تستحوذ عليها هذه الجباية في هيكل الإيرادات العامة، والتي بلغت على سبيل الذكر لا الحصر: 66,51% سنة 2001، و76,32% سنة 2005، و66,12% سنة 2010، و46,51% سنة 2015، و38,14% سنة 2019، وهي نسب تعبر من جهة عن وزن الجباية البترولية في إجمالي الإيرادات العامة، وضرورة الرفع من حجم الإيرادات خارج الجباية البترولية، خاصة منها إيرادات الجباية العادية، التي تعتبر حصيلتها ذات النسبة الأعلى من إجمالي الإيرادات خارج المحروقات من جهة اخرى.

وحسب الشكل 1، شهدت **إيرادات الجباية العادية** إرتفاعًا، حيث إنتقلت من 398,2 مليار دج سنة 2001 إلى 640,4 مليار دج سنة 2005، "ويرجع التحسن في هذا النوع من الإيرادات إلى **تطبيق تقنية الاقتطاع من المصدر**، فيما يخص الضريبة على الدخل الإجمالي، والإجراءات المتخذة من طرف الدولة في مُحاربة الغش والتهرُب الضريبي، فضلاً عن تحسُن الوضعية المالية للمُؤسسات التابعة للقطاع الخاص، بفضل تشجيع الدولة للقطاع الخاص، وبالتالي إرتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات"(مسعود درواسي، 2006، ص ص 370-371)، واستمرت في الارتفاع لتبلغ 1 908,6 مليار دج سنة 2012، ولقد كان هذا المستوى "نتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادات المعتبرة في أجُور الوظيف العُمومي بأثر رجعي"(Banque d'Algerie, 2013, p 64)، أما سنة 2019 فقد بلغت فيها قيمة الإيرادات الجبائية 2843,4 مليار دج، وتُشير مُختلف تقارير البنك المركزي لسنوات مُختلفة أنّ الضريبة المباشرة على المداخيل والأرباح هي ذات الحصة المهيمنة في إجمالي الإيرادات الجبائية، ولقد أشار تقرير البنك المركزي لسنة 2018 إلى أنّ "الوزن الضعيف للضريبة غير المباشرة مُقارنة بالضريبة المباشرة ضمن الإيرادات الضريبية في 2018، وتراجُعه من 2002 إلى 2015، يعكس تناقض واضح مع إرتفاع القيمة المضافة في مُختلف الأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات، وحجم التهرُب الضريبي، ونسبيًا عدم النجاعة في التحصيل الضريبي" (Banque d'Algerie, 2018, p 45). وهو الواقع الذي يُحتم اتخاذ إصلاحات هيكلية فيما يتعلق بالسياسة الضريبة والتحصيل الضريبي، يكون من شأنها توفير إيرادات جبائية عادية هامة للميزانية العامة تُقلل من تبعيتها لإيرادات الجباية البترولية.

3.3.تطور الانفاق العام في الجزائر 2001–2019، بالأسعار الجارية: يوضح الجدول 2 **تطور الإنفاق العام في الجزائر** خلال الفترة المعنية بالدراسة:

الجدول 2: تطور الانفاق العام في الجزائر 2001–2019. **الوحدة**: مليار دج.

البيان:	إجمالي الإنفاق العام	معدل نمو الانفاق العام %	نفقات التسيير (الانفاق العام الجاري)			نفقات التجهيز (الانفاق العام الاستثماري)			الناتج الداخلي الخام PIB	نسبة الإنفاق العام من PIB (%)
			حجمها	معدل نموها (%)	إجمالي الإنفاق	حجمها	معدل نموها (%)	نسبتها من إجمالي الإنفاق العام (%)		
2001	1321,0	---	0963,6	---	72,95	357,4	---	27,05	4227,1	31,25
2002	1550,6	17,38	1097,7	13,90	70,80	452,9	26,72	29,20	4522,8	34,28
2003	1690,1	8,99	1122,7	02,27	66,43	567,4	25,28	33,57	5252,3	32,17
2004	1891,7	11,92	1251,0	11,42	66,13	640,7	12,91	33,87	6149,1	30,76
2005	2052,0	8,47	**1245,1**	00,47-	60,67	806,9	25,94	39,33	7562,0	27,13
2006	2453,0	19,54	1437,9	15,48	58,62	1015,1	25,80	41,38	8501,6	28,85
2007	3108,5	26,72	1673,9	16,41	53,85	1434,6	41,32	46,15	9352,9	33,23
2008	4191,0	34,82	2217,7	32,48	52,91	1973,3	37,55	47,09	11043,7	37,95
2009	4246,3	1,31	2300,0	71.00	54,16	**1946,3**	01,36-	45,84	9968,0	42,60
2010	4466,9	5,19	2659,0	15,60	59,53	**1807,9**	07,11-	40,47	11991,6	37,25
2011	5853,5	31,04	3879,2	45,88	66,27	1974,3	09,20	33,73	14589,0	40,12
2012	7058,1	20,57	4782,6	23,28	67,76	2275,5	15,25	32,24	16209,6	43,54
2013	**6024,1**	14,64-	**4131,5**	13,61-	68,58	**1892,6**	16,82-	31,42	16647,9	36,18
2014	6995,7	16,12	4494,3	08,78	64,24	2501,4	32,16	35,76	17228,6	40,60
2015	7656,3	9,44	4617,0	2,73	60,30	3039,3	21,50	39,70	16712,7	45,81
2016	**7297,5**	4,68-	**4585,6**	0,68-	62,84	**2711,9**	10,77-	37,16	17514,6	41,66
2017	**7282,6**	0,20-	4677,2	01,99	64,22	**2605,4**	03,92-	35,78	18876,2	38,58
2018	7732,0	6,17	**4813,7**	02,91	62,26	2918,3	12,00	37,74	20452,3	37,80
2019	7741,3	0,12	4895,2	01,69	63,23	**2846,1**	02,47-	36,77	20 428,3	37,89
المتوسط	---	---	---	---	62.94	---	---	37.06	---	---

Source:

- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Situation Résumée des Opérations du Trésor "SROT" 2000 – 2019, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021);
- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Produit Intérieur Brut (SCN) 2000-2019, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021).

لأجل **تحليل تطور حجم الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001–2019**، فلابُد أن نحليل تطور شقي هذا الانفاق في الجزائر خلال نفس الفترة، حيث حدد القانون رقم 84-17 المتعلق **بقوانين المالية** في المادة العشرين(20) منه، تقسيم الإنفاق العام في الجزائر إلى **نفقات التسيير**(الإنفاق الجاري)، و**نفقات التجهيز**(الإنفاق الاستثماري).

يقصد **بنفقات التسيير** تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة أساسًا من أجور الموظفين، ومصاريف صيانة البنايات الحكومية، ومعدات المكاتب...إلخ، ومنه لا يمكننا مُلاحظة أية قيمة مُضافة مُنتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني. في حين توزع **نفقات الاستثمار** حسب الخطة الانمائية السنوية للدولة، والتي تظهر في الجدول(ج) الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات وتتفرع إلى ثلاثة أبواب: الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة، إعانات الإستثمار الممنوحة من قبل الدولة، والنفقات الأخرى لراس المال. يتسم هذا النوع من الإنفاق بإنتاجيته الكبيرة، مادام أنه يقوم بزيادة حجم التجهيزات الموجودة بحوزة الدولة.(محمد عباس محرزي، دون سنة، ص 66).

نلاحظ من أرقام (الجدول2) الإرتفاع المستمر في **حجم الإنفاق العام**، حيث بلغ 1550,6 مليار دج سنة 2002 بعدما كان 1321 مليارج سنة 2001 بنسبة نمو بلغت 17,38%، وبلغ خلال سنتي 2003 و2004، قيمة 1690,1 مليار دج و1891,7 مليار دج على التوالي. وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى الزيادات التي شهدها كل من الإنفاق العام بشقيه الإستثماري والجاري خلال هذه السنوات.

وفي المقابل ارتفع **الانفاق العام الاستثماري**، على إثر تطبيق أول برنامج للإنفاق العام للحكومة الجزائرية خلال الفترة المعنية بالدراسة، وهو برنامج **دعم الإنعاش الاقتصادي**(2001-2004)، والذي هدف إلى تنشيط الطلب الكلي، وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها تحقيق قيمة مضافة وفرص للشغل، كما هدف إلى تهيئة البنية التحتية للإقتصاد الوطني، بما يتلائم والمسار التنموي الجديد، الذي بدأ إعتماده مطلع الألفية الثالثة؛ "وخصص لهذا البرنامج 525 مليار دج، وهو ما يُقارب 07 مليار دولار أمريكي"(نبيل بوفليح، 2013، ص 46). كما سجل الإنفاق العام الإستثماري خلال السنوات 2002-2003-2004 معدلات نمو على التوالي: 26,72%، 25,28%، 12,91%،. وهو ما يعكس الجهد المبذول في هذا المجال الملازم لبرنامج دعم الانتعاش الاقتصادي، وبرنامج إعادة الإعمار للمناطق المتضررة من زلزال 21 ماي 2003.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تطبيق **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**(2001-2004)، دفع بنسبة الإنفاق العام الإستثماري إلى إجمالي الإنفاق العام للإرتفاع من 27,05% سنة 2001 إلى 33,87% سنة 2004؛ وعلى النقيض من ذلك، فقد تراجعت نسبة الإنفاق العام الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام خلال سنوات تطبيق هذا البرنامج من 72,95% سنة 2001 إلى 66,13% سنة 2004، كما تجاوزت نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام خلال هذه السنوات الثلاثين بالمئة.

بينما شهدت سنة 2005، إقرار ثان برنامج للإنفاق العام، عرفته فترة الدراسة، وهو **البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي** (2005-2009)، والذي هدف إلى الرفع من معدلات النمو الإقتصادي، وتحديث وتوسيع الخدمات العامة، إضافة إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد، وكذا تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية، أين خصص لهذا البرنامج مبلغ 4202,7 مليار دج، أي ما يقارب 150 مليار دولار أمريكي"(نبيل بوفليح، 2013، ص 47). وقد شهد حجم الإنفاق العام خلال سنوات تطبيق هذا البرنامج استمرارًا في الإرتفاع، إذ إرتفع حجمه من 2052 مليار دج إلى 3108,5 مليار دج، ثم إلى 4246,3 مليار دج، خلال السنوات 2005 و2007 و2009 على التوالي؛ حيث شهدت فترة تطبيق هذا البرنامج أعلى معدل نمو في حجم الإنفاق العام، بلغ 34,82% سنة 2008، أما سنة 2009 فقد سجلت مُعدل نمو لحجم الإنفاق العام بلغ 1,31%، وهي نسبة تعبر عن شبه الإستقرار في حجم الإنفاق العام سنة 2009 مُقارنة بسنة 2008، ويرجع هذا لأثر الصدمة الخارجية، والتي عبر عنها تراجع أسعار النفط الظرفي والحاد سنة 2009 جراء الأزمة العالمية التي شهدها العالم سنة 2008.

خلال الفترة 2005-2009، الزيادة في إجمالي الإنفاق العام كان نتيجة زيادة الإنفاق العام الجاري بـ: 48,5% و51,5% للإنفاق العام الإستثماري(Banque d'Algerie, 2009, p 92). وفيما يخص نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام، فقد إرتفعت من 27,13% سنة 2005 الى 42,6% سنة 2009(الجدول 2) ، وهي نسبة تعبر عن وزن الإنفاق العام في إجمالي الناتج الداخلي الخام، وعن مدى تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي للبلاد.

بين سنتي 2005 و2008 ، بذلت جهود من أجل إنعاش النشاط الاقتصادي من خلال برامج مختلفة (البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)، وبرنامج تطوير خاص إضافي لولايات الجنوب، ... إلخ)، نتج عنها نمو سريع للإنفاق العام الإستثماري مقابل الإنفاق العام الجاري، إذ إرتفع الإنفاق العام الإستثماري منذ سنة 2005 مسجلاً مُعدل نمو قارب 26% في سنتي 2005 و2006، زادت إلى أعلى مستوى في سنتي 2007 و2008 بمعدل نمو 41,3% و 37,5% على التوالي، ومن ناحية أخرى، في سنة 2009 إنخفض بنسبة 1,36%.

وخلال الفترة 2010-2014 تم تطبيق **برنامج توطيد النمو الاقتصادي** (2010-2014)، الذي "رُصد له مبلغ 21214 مليار دج، أي ما يقارب 286 مليار دولار أمريكي"(نبيل بوفليح، 2013، ص 47). وذلك بهدف تحفيز الطلب الداخلي الكلي، وبالتالي الرفع من الطلب على وسائل الإنتاج بما في ذلك قوة العمل، فبعدما شهد الانفاق العام خلال السنوات 2010-2011-2012 إرتفاعات على التوالي: 5,19% و31,04% و20,57%، انخفض في 2013 بـ: 14,64%، وخص هذا الانخفاض في الانفاق العام الانفاق العام الجاري اكثر ما خص الانفاق العام الاستثماري بـ: (-651,1) مليار دج و(-382,9) مليار دج لكل منهما على التوالي. "ونتج هذا الانخفاض

في الانفاق العام الجاري اساسا عن الانخفاض في التحويلات الجارية (-447,2) مليار دج وبقدر اقل إلى انخفاض نفقات المستخدمين (-155,4) مليار دج يفسر تراجع هذه الأخيرة كون المبالغ المدفوعة بموجب هذه النفقات احتوت الأثر الرجعي على عدة سنوات للزيادات في الأجور. أما فيما يتعلق بالانفاق العام الاستثماري فيرجع انخفاضه ألى تراجع الانفاق على قطاع السكن (-370,5) مليار دج" (Banque d'Algerie, 2013, pp 67-68).

أما في سنة 2014، فقد زاد فيها الإنفاق العام بنسبة 16,12% (الجدول 2) ، حيث ساهم الإنفاق العام الإستثماري فيه بما يقارب الثلثين(3/2) من تلك الزيادة في إجمالي الإنفاق العام، إذ زاد الإنفاق العام الجاري بـ: 362,8 مليار دج، والانفاق العام الإستثماري بـ: 608,8 مليار دج(Banque d'Algerie, 2014, p 68). في الوقت الذي سجلت نسبته من إجمالي الإنفاق العام ارتفاع نسبة الإنفاق العام الجاري خلال هذه الفترة من 59,53% سنة 2010 إلى 68,58% سنة 2013، ثم تراجعت إلى 64,24% سنة 2014، وفي المقابل تراجعت نسبة الإنفاق العام الإستثماري من 40,47% سنة 2010 إلى 31,42% سنة 2013 ثم إرتفعت إلى 35,76% سنة 2014، أما عن نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام فقد إنتقلت من 37,25% سنة 2010 إلى 40,60% سنة 2014، وكأعلى نسبة في هذا الشأن سجلت سنة 2012 بقيمة 43,54%.

وسجلت السنوات المتبقية من فترة الدراسة بصفة عامة ارتفاعًا في حجم الإنفاق العام، والذي بلغ سنة 2015: 7656,3 مليار دج، أي بنسبة إرتفاع قدرها 9,44%، وتسبب **الإنفاق العام الإستثماري** بأكثر من 81% من هذا الارتفاع(Banque d'Algerie, 2015, p 59)، في تراجع الإنفاق العام في 2016 بنسبة 4,68%، "تسبب الإنفاق العام الإستثماري بأكثر من 90% في هذا الإنخفاض" (Banque d'Algerie, 2016, p 53)، في حين سجلت سنة 2017 تراجعًا طفيفًا في حجم الإنفاق العام أين بلغت قيمته 7282,6 مليار دج بعدما كان 7297,5 مليار دج سنة 2016، ثم عاود الإنفاق العام في سنة 2018 الإرتفاع بنسبة 6,17% في حين سجلت سنة 2019 شبه استقرار في قيمة الإنفاق العام بـ: 7741,3 مليار دج بعدما كان 7732 مليار دج سنة 2018، ويرجع الإرتفاع في إجمالي الإنفاق العام سنة 2018 بصفة كاملة إلى الزيادة في الإنفاق العام الإستثماري(Banque d'Algerie, 2018, p 47)، في حين ترجع الزيادة الحاصلة في حجم الإنفاق العام سنة 2019، والتي بلغت 0,12%، إلى الإنفاق العام الجاري في ظل تراجع حجم الإنفاق العام الإستثماري بنسبة 2,47%. كما تجاوزت نسبة الإنفاق العام إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام 40,34% خلال الفترة 2015-2019، وهي نسبة كبيرة تعبر عن تزايد تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، مع ذكر أن أعلى نسبة مسجلة في هذا الشأن خلال هذه الفترة وفترة الدراسة ككل كانت سنة 2015 أين قاربت 46%، وذلك بتسجيل نسبة بلغت 45,81%.

وحتى نتمكن من معرفة اسباب التغيرات التي عرفها الانفاق العام في البلاد سنستعرض في الفقرة التالية هيكل الانفاق العام الجاري والانفاق العام الاستثماري في البلاد، حسب المعطيات المتاحة.

4.3.هيكل الانفاق العام الجاري والانفاق العام الاستثماري في الجزائر(بالأسعار الجارية): لاحظنا من خلال قراءتنا لارقام الجدول رقم(2)، أن تطور الانفاق العام خلال الفترة 2001-2019، ارتبط بالتطورات التي عرفها كل من الانفاق العام الجاري والانفاق العام الاستثماري خلال نفس الفترة، وتجدر الاشارة هنا إلى أن هذين الاخيرين هما الآخرين يتأثران بتغير حجم الاعتمادات المالية المخصصة لمختلف البنود المكونة لكل نوع من الانفاق العام، حيث نجد هيكل الانفاق العام الجاري يتكون من، نفقات المستخدمين، والتحويلات الجارية، ومنح المجاهدين، والمواد واللوازم، والفائدة على الدين، في حين يتكون هيكل الانفاق العام الاستثماري من مجموعة من القطاعات وهي: المناجم والطاقة، التربية والتكوين، الفلاحة والموارد المائية، البنى التحتية الاجتماعية والثقافية، البنى التحتية الاقتصادية والادارية، السكن، اضافة الى عمليات رأس المال. بناء على هذا سنحاول من خلال هذا الجزء من المقال التطرق الى تطور هيكل الانفاق العام الجاري، وهيكل الانفاق العام الاستثماري في الجزائر خلال بعض سنوات الدراسة، حسب ما تسمح به المعطيات المتوفرة من جهة، وحسب ما يسمح به حجم المقال من جهة أخرى. يوضح (الشكل 3)، هيكل الانفاق العام الجاري في الجزائر خلال السنوات 2002-2006-2010-2014-2018:

الشكل 3. هيكل الانفاق العام الجاري في الجزائر خلال السنوات 2002-2006-2010-2014-2018: (الوحدة: مليار دج.)

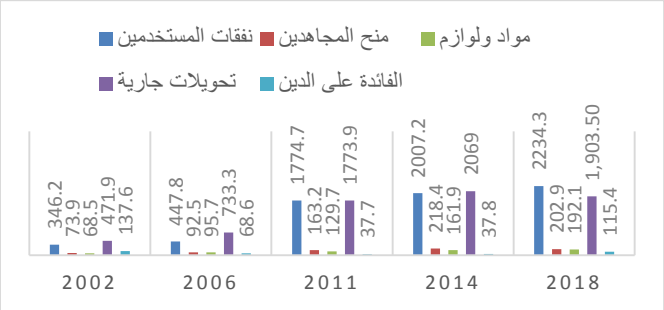

Source: Banqued'Algérie, évolutionéconomique et monétaire en Algérie, rapport 2002, 2007, 2012, 015,2018, les pages 07, 195, 179, 118, 115 successivement.

يتبين لنا من خلال (الشكل 2) ، أن نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية تستحوذان على القدر الأوفر من إجمالي الإنفاق العام الجاري. وباعتبارها المكون الرئيسي للانفاق العام الجاري، ارتفعت نفقات المستخدمين بنسبة بلغت 7,7% مقارنة بسنة 2001 وترجع هذه الزيادة بشكل رئيسي إلى زيادة الرواتب في عدد قليل من قطاعات الإدارة العامة، كما شهدت التحويلات الجارية إرتفاعا ملحوظا في 2002 حيث إرتفعت بنسة 20,6%، وتمثل التحويلات الجارية للخدمات الحكومية العامة وحدها 29.2 بالمئة من اجمالي التحويلات. كما بلغت فوائد الدين العام (الداخلي والخارجي) 137,2مليار دج (3.1 بالمئة من الناتج الداخلي الخام PIB) سنة 2002 مقابل 147,5 مليار دج (3.5 بالمئة من PIB) سنة 2001، ويفسر التحسن في اعباء الدين العام بما يلي:(Banque d'Algerie, 2002, p 05)

- التخفيض الكبير في السنوات الأخيرة للدين العام الخارجي المستحق في سياق سياسة حكيمة للدين؛
- المدفوعات الرئيسية لأصل الدين العام المحلي، كجزء من تقليص المديونية مع البنوك.

إنّ **نفقات المستخدمين** هي العنصر الرئيسي الثاني في زيادة الإنفاق العام الجاري بعد التحويلات الجارية سنة 2006 زادت بنسبة 6,3%، ومنح المجاهدين والإنفاق على المواد واللوازم زاد كل منهما بنسبة 14% و21,8% سنة 2006، أما بالنسبة **للتحويلات الجارية** فقد سجل الانفاق المتعلق بها نمو بنسبة 23,7%، واستقرت عند قيمة 739,1 مليار دج، بحيث ارتفعت حصتها من اجمالي الانفاق العام الجاري من 48% سنة 2005 إلى 51,5% سنة 2006. كما وأنه بعد **التسديد المبكر** لجزء من الدين العام الخارجي خلال السنوات 2004 - 2006، انخفضت الفائدة على الدين العام(الداخلي والخارجي) إلى 6,3% في سنة 2006 بعد انخفاض بنسبة 14% في سنة 2005 و25,3% في سنة 2004. ونتيجة لذلك، انتقل اجمالي الفوائد السنوية على الدين العام من 114 مليار دج سنة 2003 إلى 85,2 مليار دج في 2004 إلى 73,2 مليار دج في 2005 ثم إلى 68,6 ملياردج في 2006.(Banque d'Algerie, 2006, p 79). زاد **الانفاق العام الجاري** سنة 2011 بنسبة 45,88%، وهي نسبة لم يسجل لها مثيل خلال العشرية الماضية، وترجع هذه الزيادة أساسًا إلى إرتفاع التحويلات الجارية بنسبة (+50.2 %)، وبدرجة أقل بالنسبة إلى نفقات المستخدمين(+45%)، كما بلغت مساهمة التحويلات الجارية في إرتفاع الانفاق العام الجاري بواقع 50.3%. وفيما يخص **التحويلات الجارية**، انتقلت الخدمات الادارية، اساسا نفقات دعم المستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري، من 513.3 مليار دج الى 786 مليار دج (+53.1 %)، وساهمت في ارتفاع التحويلات الجارية بنسبة 47,7%. تخص أكبر زيادة في التحويلات الجارية بند "تحويلات أخرى" (دعم الأسعار والجماعات المحلية بشكل رئيسي)، والتي انتقل مبلغها من 522 مليار دج في 2010 الى 820.5 ملياردج في 2011 (+57.2 %)، كان ارتفاع **معاشات المجاهدين** اكثر تواضعا في المبالغ (+ 48 مليار دج)، ولكن بنمو نسبي قدره 31,7%.(Banque d'Algerie, 2011, p 66)

وبعد انخفاضه في سنة 2013 بنسبة 13,6%، عاد الإنفاق العام الجاري للارتفاع مرة أخرى في سنة 2014 بزيادة نسبتها 8,78%. هذه الزيادة في الانفاق العام الجاري ناتجة بشكل رئيسي عن التحويلات الجارية وبدرجة أقل من نفقات المستخدمين وبلغت قيمتهما سنة 2014، 2069 مليار دج، و2007,2 مليار دج على التوالي. نتجت الزيادة في التحويلات الجارية البالغة 246,5 مليار دج بـ: 120,3

مليار دج عن بند "التحويلات الأخرى" –ولا سيما مساهمات الدولة في المناصب العامة في مختلف أجهزة التشغيل العامة – والتحويلات الجارية (خارج الخدمات الإدارية) البالغة 219,8 مليار دج بما في ذلك دعم أسعار الفائدة الذي ارتفع من 46,5 مليار دج سنة 2013 إلى 128,9 مليار دج سنة 2014. (Banque d'Algerie, 2014, p 68)

في سنة 2018، عرف الانفاق العام الجاري ارتفاع بنسبة 2,91%، بواقع 4813,7 مليار دج، مقابل 4677,2 مليار في 2017. وبالتفصيل، عرفت كل من نفقات المستخدمين ومنح المجاهدين وكذا الدعم الموجه للمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري والفوائد على الدين العام، انخفاضا طفيفا، بينما ارتفعت التحويلات الجارية بنسبة 6,74% لتبلغ1903,5 مليار دج.(Banque d'Algerie, 2018, pp 47-115)،

فيما يخص **هيكل الانفاق العام الاستثماري** الشكل البياني رقم(4) أدناه، يبين لنا تركيبته **في الجزائر** خلال الفترة 2013-2018:

الشكل 4. هيكل الانفاق العام الاستثماري في الجزائر خلال الفترة 2013–2018. (**الوحدة**: %)

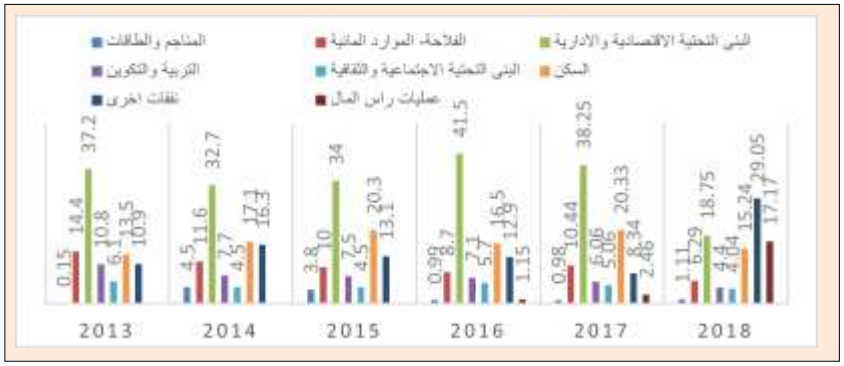

Source: Banqued'Algérie, évolutionéconomique et monétaire en Algérie, rapport 2002, 2006, 2011, 2014, 2018, les pages 05, 79, 94, 68, 155 successivement.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(4)، أن الإنفاق العام على قطاع البنى التحتية الإقتصادية والإدارية وقطاع السكن وبند نفقات أخرى، كان الأعلى عموما مقارنة بباقي القطاعات خلال الفترة 2013-2018. حيث سجل الانفاق العام الاستثماري سنة 2014 أكبر زيادة له منذ بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين +608,8 مليار دج، هذه الزيادة ناتجة بشكل رئيسي عن النُمو في الإنفاق العام على التعدين والطاقة والإسكان والنفقات الأخرى، أين زاد الإنفاق العام في قطاع التعدين والطاقة(الكهرباء وتوزيع الغاز) من 2,9 مليار دج سنة 2013 إلى 111,7 مليار دج سنة 2014، ومن جهته إرتفع الإنفاق العام على قطاع السكن من 213,3 مليار دج لتصل إلى 468 مليار دج، كما سجلت نفقات أخرى أكبر زيادة من 256,9 مليار دج لتصل إلى 463,5 مليار دج.(Banque d'Algerie, 2014, 2015, les pages 69-60 successivement). وإستمر الإنفاق العام الإستثماري في الإرتفاع سنة 2015 مسجلاً نسبة نمو 21,5% أين بلغ 3039,3 مليار دج، نتج هذا الإرتفاع أساسًا عن إرتفاع نفقات البنى التحتية الإقتصادية والإدارية: 214,2 مليار دج وقطاع السكن: 187,4 مليار دج. أما نفقات قطاع الطاقة والمناجم إرتفعت قليلاً سنة 2015، وبلغت 114,7 مليار دج Banque d'Algerie, 2015, p 60).

وفي سنتي 2016 و2017 إنخفض الانفاق العام الاستثماري، وباستثناء بند نفقات أخرى مست الانخفاضات القطاعات التالية كما هو موضح في الجدول رقم(3):

الجدول 3. نسبة تراجع الإنفاق العام حسب القطاعات خلال سنوات 2016–2017–2018. (**الوحدة: %**)

البيان:	الطاقة والمناجم	الفلاحة والموارد المائية	البنى التحتية الاقتصادية والادارية	التربية والتكوين	البنى التحتية الاجتماعية والثقافية	السكن
2016	76,5-	33,6-	12,8-	24,3-	11,9-	28,7-
2017	5,4-	12,2-	17-	32,3-	28,7-	19,7+
2018	---	28,9-	72,7-	14,3-	5,6-	11,4-

Source: Banqued'Algérie, évolutionéconomique et monétaire en Algérie, rapport 2016, 2017, 2018, les pages 54, 50, 48 successivement.

في سنة 2016، إنخفض الانفاق العام لقطاع الطاقة والمناجم بنسبة 76,5%، وذلك من 114,7 مليار دج سنة 2015 إلى 27 مليار دج سنة 2016، وتراجع الانفاق العام لقطاع الفلاحة والموارد المائية بنسبة 33,6%، أي من 305,4 مليار دج سنة 2015 إلى 202,8 مليار دج سنة 2016، البنى التحتية الاقتصادية والإدارية عرفت تراجع في الانفاق العام نسبته 12,8%، أين تراجع من 1032,2 مليار دج سنة 2015 إلى 899,9 مليار دج سنة 2016، أما الانفاق العام لقطاع التربية والتكوين انخفض بنسبة 24,3%، من 227,9 مليار دج سنة 2015 إلى 172,5 مليار دج سنة 2016، البنى التحتية الاجتماعية والثقافية شهدت انخفاض في قيمة الانفاق العام بنسبة 11,9%، اي تراجع من 135,4 مليار دج سنة 2015 إلى 119,4 مليار دج سنة 2016، في حين عرف قطاع السكن تراجع الانفاق العام الخاص به بنسبة 28,7%، أين انخفض من 615,7 مليار دج سنة 2015 إلى 438,4 مليار دج سنة 2016. وترجع هذه الانخفاضات إلى سياسة الاصلاحات والتعديل الموازني التي اعتمدتها السلطات في سبيل مواجهة العجوزات المرتفعة في الميزانية، لا سيما سنوات 2014، 2015، حيث سجل العجز الموازني سنة 2015 نسبة 15,3% من اجمالي الناتج الداخلي، لهذا عمدت السلطات للتخفيض من الإنفاق العام الاستثماري سنة 2016، وفي إثر هذا تراجع العجز الموازني خلال هذه السنة مسجلا نسبة 13,5% من إجمالي الناتج الداخلي. (Banque d'Algerie, 2016, p 54)

في سنة 2017، سجلت قطاعات الطاقة والمناجم، والفلاحة والموارد المائية ، والبنى التحتية الاقتصادية والادارية، نسب التراجع التالية في قيمة الانفاق العام: 5,4%، 12,2%، 17% على التوالي، أما قطاعي التربية والتكوين، والبنى التحتية الاجتماعية والثقافية فقد تراجع الانفاق العام لكل منهما بـ: 32,3%، و28,7% على التوالي، في حين سجل قطاع السكن زيادة في قيمة الانفاق العام الخاص به بلغت نسبتها 19,7%-الجدول رقم(3)-.

سجلت سنة 2018 ارتفاعا بعد الانخفاض المتتالي سنتي 2016 و2017 للانفاق العام الاستثماري بنسبة نمو 12% سنة 2018، هذه الزيادة تعود للزيادة في عمليات المتعلقة برأس المال التي انتقلت من 64 مليار دج سنة 2017 الى 528,6 مليار دج سنة 2018، (Banque d'Algerie, 2018, p 48) بينما انخفضت أهم النفقات الفعلية للانفاق العام الاستثماري كما هو موضح في الجدول رقم(3) اعلاه.

4. الآثار المترتبة عن تنفيذ سياسة الإنفاق العام التوسعية على التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2001– 2019:

ذكرنا في فقرة سابقة ولو بشكل مختصر، كيف يكون للتوسع في الانفاق العام أثر في تحقيق التشغيل ومحاربة البطالة، وفق ما جاء به التحليل الكينزي. والذي يرى أن سريان ذلك الأثر يكون عبر آليتي المضاعف والمعجل، في ظل اشتراط مرونة العرض الكلي، تفاديا لإرتفاع معدل التضخم وتسرب الزيادة الحاصلة في حجم الانفاق العام عبر قناة الواردات.

من هذا المنطلق وقبل عرض واقع التشغيل والبطالة في البلاد خلال الفترة المعنية بالدراسة، ومحاولة منا لتتبع مسار تأثير التوسع في الانفاق العام على هذين الأخيرين، سنقوم بتحليل تطور كل من: الانفاق الاستهلاكي العائلي، والانفاق الاستثماري، والناتج الداخلي الخام، إضافة إلى تطور كل من الواردات، والتغيرات الحاصلة في الأسعار، باعتبار أن تطور هذه المؤشرات تتأثر بالتغير الذي يحدث في الإنفاق العام ومنه تؤثر –بشكل غير مباشر– على مؤشري التشغيل والبطالة.

1.4. تطور الانفاق الاستهلاكي العائلي (بالاسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة 2001–2019: توضح أرقام (الجدول4)، تطور كل من الانفاق الاستهلاكي العائلي، والدخل المتاح العائلي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:

الجدول 4. تطور الانفاق الاستهلاكي العائلي، والدخل المتاح العائلي في الجزائر خلال الفترة **2001–2019**. (الوحدة: مليار دج)

	الدخل المتاح للعائلات	الانفاق الاستهلاكي العائلي		الدخل المتاح للعائلات	الانفاق الاستهلاكي العائلي
2001	2315,6	1847,7	**2011**	7211,8	4548,3
2002	2442,6	1989,3	**2012**	8080,3	5211,0
2003	2702,9	2126,3	**2013**	8947,0	5769,8
2004	3085,3	2371,0	**2014**	9607,0	6264,7
2005	3336,8	2553,0	**2015**	**9459,0**	6854,0
2006	3618,9	2695,6	**2016**	10716,8	7446,0
2007	4070,4	2963,8	**2017**	11377,5	8034,2
2008	4643,7	3333,3	**2018**	11749,0	8568,3
2009	5204,1	3743,9	**2019**	11924,5	8886,4
2010	6039,8	4115,6			

Source: La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Compte Revenus Dépenses des Ménages 2000 - 2019, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021).

يعد **الانفاق الاستهلاكي العائلي** أحد مكونات الطلب الكلي، ويعرف بأنه "الانفاق على السلع والخدمات المستخدمة في تلبية احتياجات ورغبات الافراد خلال فترة معينة وهي في العادة سنة، أما ذلك الجزء من الدخل الممكن التصرف فيه الذي لا يستخدم في شراء السلع الاستهلاكية فيطلق عليه الادخار"(عبد الله محمد رشيد الرملي، 2020، ص 564).

ويتوقف **الانفاق الاستهلاكي العائلي** "على عوامل كثيرة، منها: الدخل المتاح للتصرف، معدلات الفائدة، مستوى الأسعار، حجم السكان، هيكل توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع... الخ، إلا أن الدخل المتاح يعتبر المحدد الرئيسي للإنفاق الإستهلاكي العائلي.(عمر صخري، 2008، ص 54) والدخل المتاح العائلي هو "مجموع الدخل العائلي مطروحا منه الضرائب المباشرة، والرسوم والغرامات الالزامية فضلا عن التحويلات الالزامية وشبه الالزامية المدفوعة فيما بين الاسر المعيشية"(منظمة العمل الدولية،2003 ، ص 20).

يتبين لنا من خلال ارقام الجدول رقم(4)، أن الإنفاق الإستهلاكي العائلي في الجزائر، قد عرف تزايدًا في القيمة خلال الفترة 2001-2019، اين انتقل من قيمة 1847,7 مليار دج سنة 2001، والتي مثلت أدنى قيمة لهذا الإنفاق خلال فترة الدراسة، إلى 8886,4 مليار دج سنة 2019، وهي أعلى قيمة يسجلها الإنفاق الإستهلاكي العائلي خلال الفترة 2001-2019.

ويرجع هذا التزايد في قيمة الانفاق الاستهلاكي العائلي، كما يوضحه نفس الجدول، إلى التزايد الذي عرفته قيمة الدخل المتاح للعائلات في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث يعتبر الدخل المتاح وكما سبقت الاشارة له اهم عامل يتأثر به الانفاق العام الاستهلاكي العائلي، أين ارتفع من 2315,6 مليار دج سنة 2001 إلى 11924,4 مليار دج سنة 2019، مع الاشارة إلى أن سنة 2015 سجلت تراجع في قيمة الدخل المتاح للعائلات إلى 9459مليار دج بعدما كان 9607مليار دج سنة 2014، ويرجع ذلك في الاساس إلى ارتفاع قيمة المدفوعات، التي اثرت على اجمالي الدخل المتاح للعائلات على الرغم من الارتفاعات التي عرفتها مختلف مصادر الدخل المتاح للعائلات (الشكل رقم 5).فيما يتعلق بتطور الدخل المتاح العائلي، نعرض الشكل رقم(5)، الموضح ادناه:

الشكل 5. تطور الدخل المتاح العائلي ومكوناته في الجزائر خلال الفترة **2001–2019**. (**الوحدة**: مليار دج).

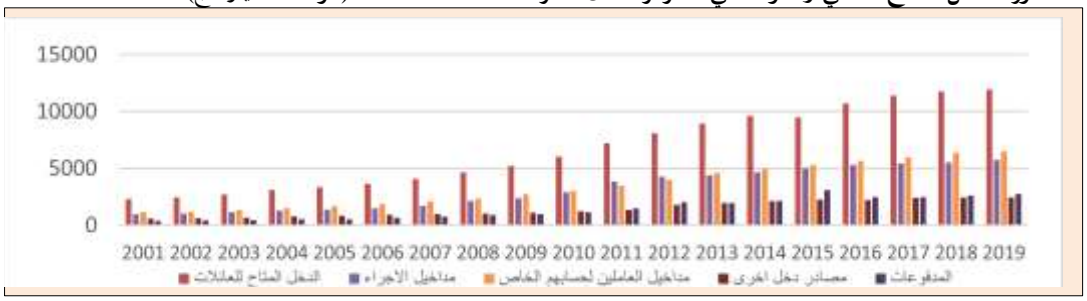

Source: La Direction Générale de la Prévision et des Politiques(DGPP), Compte Revenus Dépenses des Ménages 2000 - 2019, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021).

كما هو ملاحظ من خلال بيانات الشكل رقم(5)، تمثل مداخيل العاملين لحسابهم الخاص القيم الأعلى، ويرجع هذا إلى توسع النشاط الخاص (الإنفاق الإستثماري الخاص)، وسنتطرق لهذا الشق من الإنفاق الكلي في فقرة لاحقة، تليها مداخيل الأجراء، والراجع إلى التوسع في التوظيف العمومي خلال فترة الدراسة، وذلك في إطار سياسة الإنفاق العام التوسعية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة في إطار مختلف برامج الإنفاق العمومي التي سبق وأن أشرنا إليها، من خلال تتبعنا لهذا التطور عندما عرضنا مسار تطور الإنفاق العام الجاري.

2.4. تطور الإنفاق الإستثماري (بالأسعار الجارية) في الجزائر خلال الفترة 2001-2019: يعرف الإستثمار بأنه:" الإضافات على السلع الإنتاجية بأنواعها، كالمواد الأولية والآلات والمعدات والمكائن والمباني المستخدمة في عملية الإنتاج، والتي تُشكل جُزءًا من الثروة الوطنية، وتشكل بمجموعها الإضافات الصافية إلى خزين راس المال الحقيقي في البلاد، أو يمكن تعريف الإستثمار بانه الإنفاق الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية للإقتصاد الوطني، بمعنى أنه الإنفاق الذي يؤدي إلى إضافات جديدة في الإقتصاد الوطني من مؤسسات ومصانع ومباني وأسهم وسندات ...الخ"(عبد الله محمد رشيد الرملي، صلاح مهدي عباس البرماني، 2020، ص 569).

يعكس التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت(ABFF) بالنسبة للمحاسبة الوطنية حجم الإستثمارات على المستوى الكلي، كما تصنف القطاعات الإقتصادية التي تقوم بعملية الإستثمار إلى أربعة أصناف: المؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية (SQS)، القطاع العائلي والمؤسسات الفردية (MEI)، القطاع العام (AP)، المؤسسات المالية (IF)، كما أن الإنفاق الإستثماري للمؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية (SQS) عادة ما يشكل القسط الأكبر من الاستثمار الإجمالي، كما يسهم بشكل مباشر في زيادة ثروة البلاد.(البشير عبد الكريم، 2007، ص ص 118-119)

يبين الشكل رقم(6)، تزايد قيمة التراكم الاجمالي لرأس المال الثابت(ABFF)، وذلك كإنعكاس لتزايد قيمة التراكم الإجمالي لرأس المال الثابت للمؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية (ABFF(SQS وكذا التراكم الاجمالي لرأس المال الثابت للقطاع العام (ABFF(AP في الجزائر خلال فترة الدراسة.

الشكل رقم(6). تطور التراكم الاجمالي لرأس المال الثابت (ABFF) في الجزائر 2001-2019. (الوحدة: مليار دج.)

Source:

- ONS, retrospective des comptes economiques de 1963 à 2018, mars 2020, différentes pages ;
- ONS, Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2016 à 2019, p p 6-7.

ساعد إستتباب الأمن في البلاد بداية الألفية الثالثة، وكذا إرتفاع سعر برميل النفط السلطات على التوسع في الإستثمار العام، وكذا تقديم بعض الإمتيازات الجبائية والجمركية وحتى التمويلية في إطار مختلف البرامج العمومية الداعمة لتطوير الإستثمار وخلق المبادرة، سواء كان ذلك بشكل مباشر عن طريق-الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار-، أو غير مباشر عن طريق-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر-، غير أنه وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة نلاحظ ضعف قيمة إستثمارات المؤسسات وأشباه المؤسسات الإنتاجية مقارنة بقيمة الإستثمارات الكلية، وهو ما يعبر عنه التباعد بين منحنيي (ABFF) و(ABFF(SQS كما هو موضح في -الشكل رقم(5)-. والسبب في ذلك، "راجع إلى توقعات رجال الأعمال الخاص بالطلب والربحية، فضلاً عن المحيط الإقتصادي، وربما يرجع ذلك إلى التشريعات الخاصة بالإستثمار والمتغيرة بإستمرار"(البشير عبد الكريم،

2007، ص 123)، لتبقى بذلك إستثمارات القطاع العام ذات النسبة الأكبر من إجمالي الإستثمارات، ويرجع هذا إلى توسع الإستثمار العام في قطاعات مختلفة، خاصة قطاعي البنى التحتية والسكن، وهو ما سبق التطرق له في فقرة سابقة.

3.4. تطور الانفاق الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام(بالاسعار الجارية)، والتشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة2001-2019 :إن ارتفاع قيمة الانفاق الاستهلاكي للعائلات، والانفاق الاستثماري للمؤسسات، والانفاق العام"الاستهلاكي والاستثمار" للحكومة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، لابد أن تتبعه زيادة في قيمة **الإنفاق الداخلي الخام**، ومنه قيمة **الناتج الداخلي الخام**، وبالتالي زيادة معدلات التشغيل وتراجع معدل البطالة، وهو ما سنحاول معرفة مدى تحققه من خلال قراءة أرقام –الجدول 5– أدناه:

الجدول 5. تطور الإنفاق الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام ومعدلي التشغيل والبطالة في الجزائر 2001-2019. (**الوحدة**: مليار دج.)

	الانفاق الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام	معدل التشغيل (%)	معدل البطالة (%)		الانفاق الداخلي الخام	الناتج الداخلي الخام	معدل العمالة* (%)	معدل البطالة* (%)
2001	3606,8	4227,1	29,8	27,3	2011	13114,8	14588,5	36,0	10,0
2002	4076,1	4522,7	---	---	2012	14850,9	16208,6	37,4	11,0
2003	4497,4	5252,3	30,4	23,7	2013	16182,5	16650,1	39,0	**09,8**
2004	5263,3	6149,1	34,7	17,7	2014	17522,7	17228,5	36,4	10,6
2005	5812,7	7561,9	34,7	15,3	2015	18944,0	**16712,6**	37,1	11,2
2006	6215,4	8501,6	37,2	12,3	2016	19998,3	17514,6	37,4	10,5
2007	7276,7	9352,8	35,3	13,8	2017	20536,6	18575,7	36,9	11,7
2008	8916,4	11043,7	37,0	11,3	2018	21687,1	20393,5	36,8	11,7
2009	10025,9	**9968,02**	37,2	10,2	2019	21809,0	20501,1	37,4	11,4
2010	11149,4	11991,5	37,6	10,0					

Source :

- ONS, retrospective des comptes economiques de 1963 à 2018, mars 2020, différentes pages ;
- ONS, Les comptes économiques en volume de 2018 à 2020, p 11 ;
- La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), EMPLOI ET CHOMAGE 2000 - 2018, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021);
- ONS, activite, emploi et chômage en mai 2019, p 04.

* هو أحد المؤشرات التي تقيس وتساعد على تحليل الحالة الظرفية لسوق العمل، ويعبر عن نسبة القوة العاملة المشتغلة إلى عدد السكان في سن العمل، وكلما كان هذا المؤشر مرتفعا كلما دل ذلك على الإستغلال الأمثل لأحد أهم عوامل الإنتاج، ونقصد هنا العمل.

** هو الآخر عبارة عن أحد مؤشرات سوق العمل، ويحسب بنسبة القوة العاملة البطالة إلى إجمالي القوة العاملة، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كلما عبر ذلك على الاداء الجيد لسوق العمل والنشاط الاقتصادي، وكلما اقترب الوضع الى مستوى التشغيل الكامل.

نلاحظ من خلال قراءة أرقام الجدول رقم(5)، إن كلا من الانفاق الداخلي الخام والناتج الداخلي الخام قد ارتفعت قيمتهما عموما خلال الفترة 2001-2019، وهو أمر يتوافق مع الزيادة الحاصلة في الانفاق الاستهلاكي العائلي والانفاق الاستثماري اضافة إلى الانفاق العام بشقيه في الجزائر خلال نفس الفترة، ونشير هنا إلى الانخفاض الذي سجله الناتج الداخلي الخام سنتي 2009 و2015 يرجع إلى تراجع الصادرات، والتي انخفضت إلى 3525,8 مليار دج سنة 2009 بعدما كانت 5298 مليار دج سنة 2008، وانخفضت سنة 2015 إلى 3872,6 مليار دج بعدما كانت 5206,3 مليار دج سنة 2014(ONS, 2020, pp 97-99)

كما نلاحظ من خلال نفس الجدول أن ارتفاع قيمة الناتج الداخلي الخام انعكست بالايجاب على معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر، أين نجد أن معدل البطالة وبعد المستويات المرتفعة التي شهدها مطلع الالفية الثالثة اين سجل نسبة 27,3% انخفض تدريجيا خلال فترة الدراسة ليسجل على التوالي: 11,7% و11,4% سنة 2018 وماي 2019 مع ذكر ان ادنى قيمة سجلها معدل البطالة كانت 9,8% وذلك سنة 2013، وأكيد كانت هذه النتائج نتيجة مجموعة من الجهود المبذولة في سبيل امتصاص اكبر عدد من افراد القوة العاملة العاطلة عن العمل، سواء بشكل مباشرة ونقصد هنا مختلف برامج التشغيل الموضوعة من طرف السلطات والتي تهدف بشكل اساسي الى ادماج الشباب البطال، كجهاز المساعدة على الادماج المهني المسير من طرف الوكالة الوطنية للتشغيل وكذا الدعم الذي تقدمه كل من الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للشباب الحامل لفكرة مشروع والذي ترمي من خلاله اساسا الى

مساعدة هؤلاء الشباب على تجسيد افكارهم على ارض الواقع وتحقيق الشغل لهم ولشباب بطال آخر. بشكل غير مباشر، ونذكر هنا الوكالة الوطنية للاستثمار ومختلف المؤسسات والبرامج الموضوعة تحت وصاية وزارة التضامن الوطني والاسرة وقضايا المرأة، اضافة الى مختلف السياسات الاقتصادية الكلية التي سنتها وطبقتها السلطات في سبيل تحقيق مجموعة من الاهداف بما في ذلك الحد من البطالة كما هو الحال بالنسبة لسياسة الانفاق العام. وقد نتج عن مجموع هذه الجهود رفع في وتيرة التشغيل وتحقيق ارتفاع في معدلات العمالة من 29,8% سنة 2001 الى 37,4% ماي 2019، وسجلت سنة 2013 اعلى معدل لعمالة بلغ 39,0%. نلاحظ كذلك من خلال ارقام الجدول رقم(5)، أنه بعد سنة 2013 والتي سجلت أعلى قيمة لكل من معدل العمالة وأقل قيمة لمعدل البطالة إلا أن هذه المعدلات تراجعت في السنوات التي اعقبت هذه السنة، على الرغم من أن قيمة الانفاق الداخلي الخام واصلت الارتفاع.

4.4. تطور الواردات (بالاسعار الجارية) ونسبة تغطيتها للانفاق الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:

يحسب الانفاق الداخلي الخام بطرح قيمة الصادرات من مجموع قيمتي الناتج الداخلي الخام والواردات(ONS, 2019, p 07)، وبذلك كلما كانت نسبة الفارق بين الناتج الداخلي الخام والصادرات اكبر من نسبة الواردات في تغطية الانفاق الداخلي الخام كلما عبر ذلك عن مرونة العرض الكلي في الاستجابة للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي (الانفاق الكلي). في هذا الصدد يبين **الشكل رقم(7)** نسبة الناتج الداخلي الخام والواردات في تغطية الانفاق الداخلي الخام ، كما يلي:

الشكل 7. نسبة تغطية الناتج الداخلي الخام والواردات للانفاق الداخلي الخام.

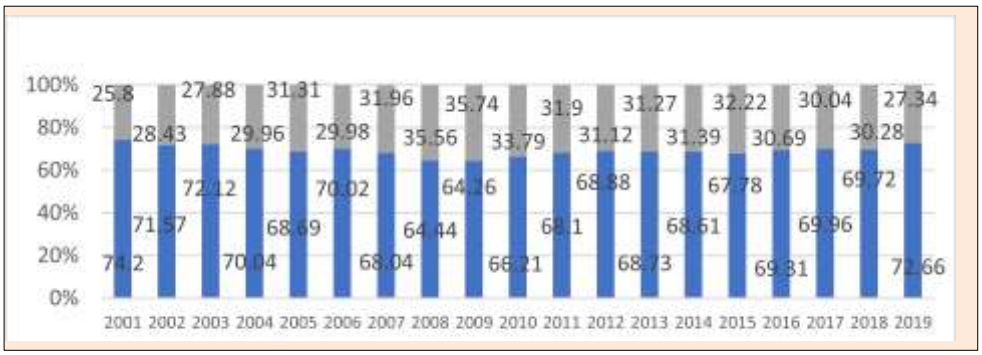

Source :

- ONS, retrospective des comptes economiques de 1963 à 2018, mars 2020, différentes pages ;
- ONS, Les comptes économiques en volume de 2018 à 2020, p 11
-

نلاحظ من بيانات الشكل رقم(7)، ان نسبة تغطية الواردات للانفاق الداخلي الخام استمرت في الارتفاع من سنة 2001 إلى سنة 2009 اين سجلت اعلى نسبة بـ: 35,74% لتتراجع في السنوات الاخرى الا انها وعلى الرغم من ذلك التراجع بقيت مقاربة للثلث، وهي نسبة مهمة تتضمن في طياتها حقيقة هدر لفرص الانتاج والتشغيل خاصة في ظل زيادة الطلب والتوسع في الانفاق الداخلي الخام الذي يرجع في الاساس الى زيادة الانفاق العام في البلاد خلال الفترة المعنية.

5.4.تغير الاسعار وتأثير ذلك على الناتج الداخل الخام: إن تطور الناتج الداخلي الخام الاسمي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، لا يعكس تطوره الحقيقي في البلاد خلال نفس الفترة نظرا للتغيرات الحاصلة في الاسعار، لهذا اعتمدنا في هذه الفقرة على القيم الحقيقية لتطور الناتج الداخلي الخام عوضا عن القيم الاسمية، بهدف تقليص الخطأ في تحليل النتائج المتعلقة بتطورات الناتج الداخلي الخام. والشكل رقم(8) يبن تطور معدلات التغير او النمو لكل من الناتج الداخلي الخام الاسمي والحقيقي وكذا تطور تغير الاسعار.

الشكل 8. تطور معدلات النمو للناتج الداخلي الخام الاسمي والحقيقي وتطور تغير الاسعار في الجزائر خلال الفترة 2001-2019.

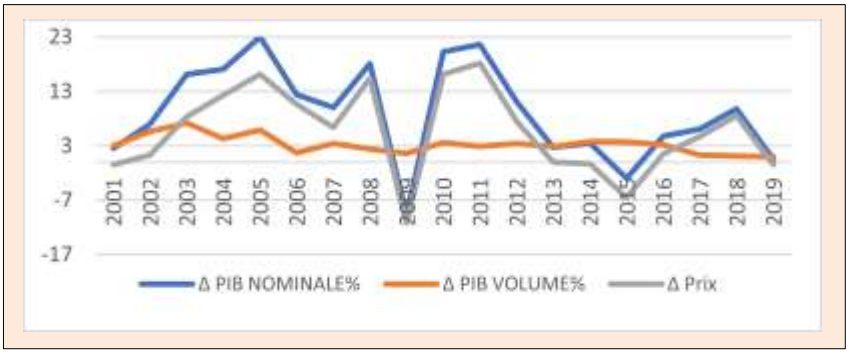

- **Source** – ONS, Les comptes économiques en volume de 2018 à 2020, p 11.
- ONS, retrospective des comptes economiques de 1963 à 2018, mars 2020, différentes pages ;

نلاحظ من خلال منحنيات الشكل رقم(8)، أن هناك فرقا واضحا بين تطور معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الاسمي ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي، حيث تربط هذا الاخير علاقة عكسية مع معدل تغير الاسعار في حين تربط معدل نمو الناتج الداخل الاسمي علاقة طردية مع معدل نمو تغير الاسعار.

سجلت معدلات نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، ارقاما موجبة على طول الفترة، في حين سجل معدل النمو الاسمي للناتج الداخلي الخام قيما سالبة في بعض السنوات، فكما يبين نفس الشكل، سجلت سنة 2009 معدل نمو اسمي سالب (-9,74%) وسنة 2015 سجلت معدل نمو بلغ (-2,99%)، وتعتبر هذه القيم انعكاسا للتغيرات الحاصلة في الاسعار، والتي شهدت انخفاضا بـ: (-11,2%) و(-6,5%) لكل من سنتي 2009 و2015 على التوالي.(ONS, 2020, p p 97-99)

نلاحظ كذلك من خلال بيانات والشكل رقم(8)، ان الزيادة الحاصلة في الناتج الداخلي الخام الاسمي في اغلب سنوات فترة الدراسة، ليست زيادة حقيقية في الناتج وانما نسبة منها ترجع للتغيرات الحاصلة في الاسعار، وهو ما يعبر عنه التباعد بين منحنيي الناتج الداخلي الخام الاسمي والحقيقي. كما يدل هذا على جمود جانب العرض الكلي في البلاد في ظل غياب جهاز انتاجي متطور ومرن سريع الاستجابة للزيادة الحاصلة في جانب الطلب الكلي.

6.4.تطور مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام والتشغيل في الجزائر 2001-2019:فيما يتعلق بمساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام فقد كانت كما هو موضح في الشكل رقم(9) أدناه:

والشكل 9. مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام (بالاسعار الجارية) في الجزائر 2001-2019.

المصدر: اعداد الباحثين اعتمادا على الملحق .

يوضح الشكل رقم(9) ، إن قطاعي الخدمات والمحروقات هما اكثر القطاعات مساهمة في تكوين الناتج في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، بمتوسط نسبة مساهمة بلغت 35,86% و32,10% على التوالي، يليهما كل من قطاع البناء والاشغال العمومية وقطاع الفلاحة بنسبة 9,79% و9,60% من اجمالي الناتج الداخلي الخام على التوالي، اما قطاع الصناعة فقد ساهم بنسبة 5,57%.(الملحق، وعلى الرغم من أهمية كل قطاع في تكوين الناتج، فان قطاع المحروقات المرتبط نشاطه بالسوق الدولية يجعله قطاع غير مستقر خاصة في ظل تقلبات

اسعار برميل النفط، وهو ما يحتم على السلطات العمل على الرفع من نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة منها قطاع الفلاحة والصناعة وقطاع الخدمات الانتاجية كقطاع السياحة، خاصة وان الجزائر تتوفر على كل مقومات النهوض بهذه القطاعات بما تمتلكه من ثروة بشرية غالبيتها من الشباب، وثروات باطنية مختلفة، ومواقع جذب سياحية ساحلية، جبلية، صحراوية، مواقع حضارية واخرى تاريخية ...الخ، كما أنه من شأنه الرفع من مستوى نشاط هذه القطاعات لابد وأن يساهم في تحقيق التشغيل، وفي هذا الشأن يبين الجدول رقم(6) مساهمة هذه القطاعات في تحقيق هذا الأخير في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:

الجدول رقم(6). مساهمة مختلف قطاعات النشاط في التشغيل في الجزائر 2001-2019. (الوحدة: الف فرد.)

	القوة العاملة المشتغلة	قطاع الفلاحة		الصناعة		البناء والاشغال العمومية		التجارة والخدمات	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
2001	6229	1312	21,06	861	13,82	650	10,44	3406	54,68
2003	6684	1412	21,12	804	12,03	800	11,97	3668	54,88
2004	7798	1617	20,74	1060	13,59	968	12,41	4153	53,26
2005	8044	1380	17,16	1059	13,16	1212	15,07	4393	54,61
2006	8869	1610	18,16	1263	14,24	1258	14,18	4738	53,42
2007	8594	1170	13,61	1028	11,96	1524	17,73	4872	56,70
2008	9146	1252	13,69	1141	12,47	1575	17,22	5178	56,62
2009	9472	1242	13,11	1194	12,61	1718	18,14	5318	56,14
2010	9736	1136	11,67	1337	13,73	1886	19,37	5377	55,23
2011	9599	1034	10,77	1367	14,24	1595	16,62	5603	58,37
2012	10170	912	8,97	1335	13,13	1663	16,35	6260	61,55
2013	10788	1141	10,58	1407	13,04	1791	16,60	6449	59,78
2014	10239	899	8,78	1290	12,60	1826	17,83	6224	60,79
2015	10594	917	8,66	1377	13	1776	16,76	6524	61,58
2016	10845	865	7,98	1465	13,51	1895	17,47	6620	61,04
2017	10858	1102	10,15	1492	13,74	1847	17,01	6417	59,10
2018	11001	1067	9,70	1434	13,03	1774	16,13	6726	61,14
ماي 2019	11281	1083	9,60	1451	12,86	1890	16,75	6857	60,78
المتوسط	---	---	13,09	---	13,15	16	---	---	57,76

Source -ONS, activite, emploi et chômage en mai 2019, p 04.

– La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), EMPLOI ET CHOMAGE 2000 - 2018, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021);

تتوافق ارقام الجدول رقم(6) مع بيانات الشكل رقم(9)، اين نجد ان قطاع التجارة والخدمات هو اكبر قطاع محقق للتشغيل في البلاد خلال فترة الدراسة بمتوسط 54,76%، تليه القطاعات الاخرى كما يلي: البناء والاشغال العمومية بمتوسط 16%، الصناعة 13,15%، الفلاحة 13,09%. ان تواجد اعداد من افراد القوة العاملة في حالة بطالة، يستدعي الزيادة من وتيرة النشاط في مختلف القطاعات خاصة تلك التي تعرف قصورا في الاداء، ونقصد هنا بالخصوص قطاع الفلاحة وقطاع الصناعة وقطاع الخدمات –قطاع السياحة–، والذي يمكن أن يتحقق بمشاركة مع القطاع الخاص الفاعل وتقديم التسهيلات الممكنة لاجل ميلاد مشاريع جديدة تنشط في اطار القطاعات السالفة الذكر تساهم في الانتاج وتحقيق التشغيل.عن مساهمة القطاع الخاص في توفير التشغيل يبين الشكل رقم(10)، كمايلي:

الشكل 10. توزيع القوة العاملة المشتغلة حسب القطاع القانوني في الجزائر 2001-2019. (الوحدة: الف عامل)

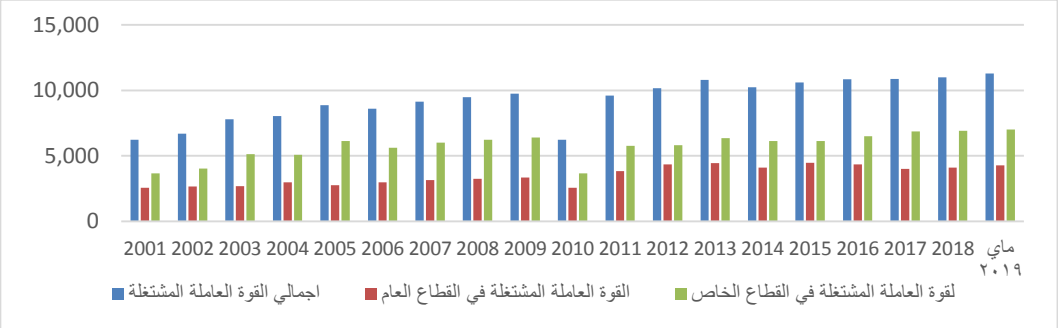

Source

– La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), EMPLOI ET CHOMAGE 2000 - 2018, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021);

– ONS, activite, emploi et chômage en mai 2019, p 04.

يلاحظ من **الشكل رقم(10)**، أنّ **القطاع الخاص** هو ذو النسبة الأعلى في توفير الشغل، ويفسر ارتفاع نسبة حصة القطاع الخاص في التشغيل بارتفاع حصة فئة المستخدمين والعاملين لحسابهم الخاص، حيث ارتفع عدد هذه الفئة من 1826 ألف عامل سنة 2001 إلى 2762 ألف عامل سنة 2009 ثم إلى 3473 ألف عامل سنة 2019، اي بنسبة نمو 90,19% بين سنتي 2019 و2001 ونسبة نمو 25,74% بين سنتي 2019 و2009.(ONS, 2001-2009-2019, les pages 01-02-01 successivement)

غير أن هذا لا يحجب حقيقة أن نسبة مساهمة القطاع العام في تحقيق الشغل تعتبر نسبة عالية خاصة في ظل تجاهل بعد الكفاءة في سياسة التشغيل وتبعات ذلك على نوعية العمل، ونتيجة ذلك على توسع نطاق العمل غير اللائق، اين ارتفع عدد العمال الأجراء غير الدائمين، سنة 2019 الى 3174 ألف عامل بعدما كان 1306 ألف عامل سنة 2001.(ONS, 2001-2019, les pages 01-01 successivement). ومن جهة أخرى يتضمن إرتفاع نسبة العمالة في القطاع الخاص في طياته تنامي للتشغيل غير الرسمي، بحيث أن قرابة 45% من حجم القوة العاملة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة 2009- 2019 في المتوسط لا تستفيد من امتيازات الحماية الاجتماعية، وهو ما يبينه الشكل رقم(11) أدناه:

الشكل 11. القوة العاملة المشتغلة في الجزائر حسب حالة التأمين خلال الفترة 2009–2019. (الوحدة: %).

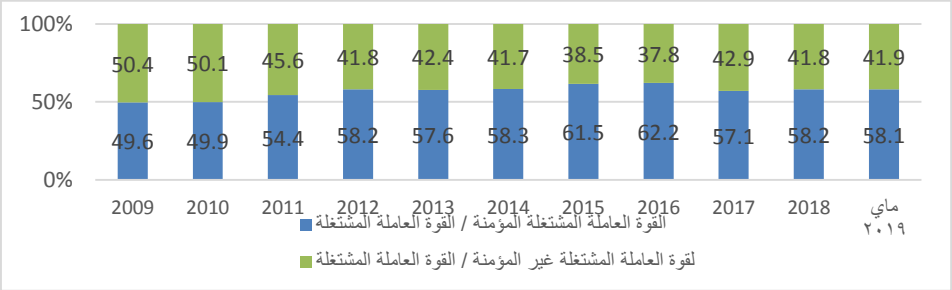

Source : ONS, activite, emploi et chômage en mai 2019, p 13.

نلاحظ من خلال الشكل رقم(11)، أن نسبة غير المؤمنين اجتماعيا من اجمالي القوة العاملة المشتغلة في الجزائر خلال الفترة 2009–ماي 2019، نسبة معتبرة وهي تبرز سعة دائرة التشغيل غير الرسمي في البلاد، والذي يرجع إلى العديد من الأسباب منها، تواجد عدد من افراد القوة العاملة في حالة بطالة، طول مدة البطالة، ارتفاع معدل البطالة بين الشباب خاصة الشباب المتعلم، اتساع نمط التشغيل غير الدائم.

5. الخاتمة.

بعد تطرقنا في هذه الدراسة لجانب من السياسة العامة المطبقة في الجزائر خلال الفترة 2001–2019، والتي كان لها أثر على وضعية التشغيل والبطالة ممثلة في سياسة الإنفاق العام. أين حاولنا تحليل النتائج المحققة في هذا الشأن وتقييم مدى موافقة هذه النتائج لما يجب تحقيقه، من خلال تتبع مسار وآلية تأثير سياسة الانفاق العام على مؤشري التشغيل والبطالة، في اطار ما جاء به الطرح الكينزي في هذه المسألة، وذلك بهدف الإجابة على الإشكالية المطروحة، ومن ثم اقتراح بعض الحلول التي من شأنها الرفع من فعالية هذا التأثير.

تمثلت أهم **النتائج** التي توصلنا إليها في:

– تحول السياسة الاقتصادية بداية الألفية الثالثة نحو التوسع في الإنفاق العام، ضرورة فرضتها التبعات السلبية للأزمة الاقتصادية التي مرت بها الجزائر في تسعينيات القرن العشرين، والتي نتج عنها تدهور في مستوى الأداء الاقتصادي وما تبعه من ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في مستوى خلق الشغل...؛

– ارتفاع قيمة الايرادات العامة في الجزائر في اغلب سنوات الفترة 2001–2019، ويرجع السبب في ذلك الى الزيادات التي عرفتها ايرادات الجباية البترولية وايرادات الجباية العادية؛

– شهدت ايرادات الجباية العادية زيادة متواصلة في قيمتها خلال الفترة 2001–2019، في حين سجلت ايرادات الجباية البترولية تراجعا في بعض السنوات، والذي ارتبط بتراجع سعر برميل النفط في السوق الدولية، وهو ما انعكس على اجمالي الايرادات العامة، التي سجلت في نفس تلك السنوات تراجعا في قيمتها هي الاخرى، ما يدل على اهمية ايرادات الجباية البترولية في هيكل الايرادات العامة للبلاد؛

– عرف الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 بشكل عام ارتفاعا في قيمته. حصة الانفاق العام الجاري في المتوسط من اجمالي الانفاق العام خلال فترت الدراسة كانت 62.93%، اما متوسط نسبة الانفاق العام الاستثماري من اجمالي الانفاق العام خلال نفس الفترة كانت 37.06%، وتدل هذه النسب على خيار السلطات في ترجيح كفة الانفاق العام غير المنتج على حساب كفة الانفاق العام المنتج؛

– نسبة الانفاق العام من اجمالي الناتج الداخلي الخام دليل على الدور الكبير الذي يلعبه القطاع العام في النشاط الاقتصادي؛

– ارتفاع قيمة الانفاق العام ادت الى ارتفاع قيمة مكونات الطلب الكلي، اين ارتفعت قيمة الانفاق الاستهلاكي العائلي، وقيمة الانفاق الاستثماري، وبالتالي ارتفاع قيمة الانفاق الداخلي الخام؛

– اتجاه قيمة الانفاق الداخلي الخام نحو الزيادة خلال الفترة 2001-2019، أدى بشكل عام إلى زيادة قيمة الناتج الداخلي الخام، وبالتالي أدت هذه الزيادة إلى التحسين من اداء سوق العمل في الجزائر، والذي ترجم من خلال تحسن كل من مؤشري التشغيل والبطالة؛

– نسبة زيادة تغطية الناتج الداخلي الخام لم تجاري الزيادة الحاصلة في الانفاق الداخلي الخام، وهو ما تعبر عنه نسب تغطية الواردات لهذا الاخير؛

– الفرق بين القيم الاسمية والحقيقية للناتج الداخلي الخام، تعبر على ان الزيادة الحاصلة في الناتج لا تعبر عن زيادة حقيقية في كميات الانتاج المعروضة، وانما تعبر عن زيادة في الاسعار، وهو ما لاحظناه عند عرضنا لتطور تغير الاسعار خلال الفترة المعنية بالدراسة واثر ذلك على الناتج الداخلي الخام؛

– يفسر ضعف مساهمة القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي في اجمالي الناتج الداخلي الخام عدم مقدرة هذا الاخير تغطية الزيادة الحاصلة في الطلب الكلي (الانفاق الداخلي الخام) من جهة، كما يفسر ضعف مساهمتهما في توفير الشغل للباحثين عنه من افراد القوة العاملة البطالة من جهة اخرى؛

– ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في تحقيق الشغل لا تعبر حقيقة عن الدور الايجابي لاداء هذا القطاع في هذا الشأن، خاصة في ظل تنامي التشغيل غير الرسمي؛

يمكن في ختام هذه الدراسة تقديم بعض **الاقتراحات**، والمتمثلة في:

– اتخاذ إصلاحات هيكلية فيما يتعلق بالسياسة الضريبة والتحصيل الضريبي، يكون من شأنها توفير إيرادات جبائية عادية هامة للميزانية العامة تقلل من تبعيتها لإيرادات الجباية البترولية؛

– توسيع الاوعية الضريبية، من خلال المسعادة والعمل على ميلاد اشتثمارات جديدة، وتوسيع الاستثمارات الناشطة، وادماج نشاط السوق الموازية في نشاط السوق الرسمية؛

– الحد من التوسع في الإنفاق العام في ظل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف استجابته للزيادة الحاصلة في الطلب الكلي، وإبقائه عند مستويات مقبولة، فالزيادة الحاصلة في حجم النفقات على النحو الملاحظ ليست في صالح النشاط الاقتصادي في المدى الطويل، ولن ينتج عنها إلا زيادة في مستويات الاسعار، وارتفاع في فاتورة الواردات؛

– التوسيع من نطاق مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، بالتحسين من مناخ الاستثمار الوطني بهدف توطين الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي؛ وكذا الزيادة من مساهمته في توفير الشغل؛

– الرقي بأداء النشاط الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد المفرط على أداء قطاع المحروقات، وذلك من خلال النهوض بأداء مختلف القطاعات خارج المحروقات خاصة منها القطاعات المنتجة،كالقطاع الصناعي، والقطاع الزراعي، والقطاع الخدمي المنتج كالقطاع السياحي؛

– العمل على إدماج العمل غير الرسمي في سوق العمل الرسمي؛

– محاربة الهشاشة في سوق العمل، والعمل على توفير مناصب شغل تستوفي متطلبات وشروط العمل اللائق.

6.المراجع:

الكتب:

- مجدي شهاب (2004)، أصول الاقتصاد العام، المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الازاريطة، مصر؛
- محمد عباس محرزي (دون سنة) ، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر؛
- مدحت القريشي(2007)، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع، الاردن؛
- ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب(2010)، البطالة واشكالية التشغيلمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر؛
- سعيد علي العبيدي(2011)، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، الأردن؛
- سوزي عدلي ناشد(2006)، المالية العامة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان؛
- عبد المجيد قدي(2005)، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر؛
- علي لطفي(1988)، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، مصر؛
- عمر صخري(2008)، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة السابعة، الجزائر.

الرسائل والأطروحات:

- محمد بن عزة (2015)، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، 2014-2015، غير منشورة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر؛
- مسعود درواسي (2006)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه، 2005-2006، منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

المقالات:

- سمية بلقاسمي، "دراسة تحليلية للبطالة في الجزائر(تطورها- أهم السياسات المتبعة لمكافحتها)"، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد 06، ديسمبر 2016، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، الجزائر.
- عبد الكريم البشير(2007)، تقدير دالة الاستثمار الكلية حالة الاقتصاد الجزائري، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الاول، سوريا؛
- عبد الكريم البشير(2009)، دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 05، العدد 06، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر؛
- عبد الله محمد رشيد الرملي، صلاح مهدي عباس البرماني (2020)، قياس وتحليل دالة الانفاق الاستثماري في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2018، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد 52، ج1، جامعة تكريت، العراق؛
- عبد الله محمد رشيد الرملي، صلاح مهدي عباس البرماني (2020)، قياس وتحليل دالة الانفاق الاستهلاكي في الاقتصاد العراقي للمدة 1990-2018، جامعة تكريت، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 16 العدد 52 ج2، جامعة تكريت، العراق؛
- فوزي مرابط، نادية شطاب (2015)، اثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي لاقي الجزائر 1997-2011، دراسة قياسية زفق سببية Granger، مجلة جامعة القدس المفتوحة للابحاث والدراسات، العدد السابع والثلاثون، فلسطين؛
- نبيل بوفليح (2013)، "دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000 – 2010، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر؛

– علي بودلال (2013)، تثمين الدور المتنامي لخدمات الاستثمار وأثره على التشغيل والنمو في الجزائر خلال الفترة 2001-2011 دراسة قياسية تقييمية، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف يومي 12/11 ماس 2013، سطيف، الجزائر.

مواقع الانترنت:

– La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), emploi et chomage 2000 - 2018, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021);
– La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), situation résumée des opérations du trésor 2000-2019, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021) ;
– La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021) ;
– La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Produit Intérieur Brut (SCN) 2000-2019, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021) ;
– La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Compte Revenus Dépenses des Ménages 2000 - 2019, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021).

مراجع أخرى:

– منظمة العمل الدولية(2003)، احصاءات دخل وأنفاق الاسرة المعيشية، ومؤشرات اسعار الاستهلاك، التقريران الثاني والثالث (مقتطفات)، المؤتمر الدولي السابع عشر لخبراء احصاءات العمل، جنيف.

– **باللغة الأجنبية:**

– Boutaleb Kouider (2002), le marché du travail en Algérie : le poids de l'emploi informel, revue économie et management, n°1;
– Banque d'Algérie, évolution économique et monétaire en Algérie, rapport 2002, 2004, 2005, 2006, 2007, 2009, 2011,2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018;
– ONS: Rétrospective Statistique 1962-2011, chapitre 02 emploi;
– ONS, Activite, Emploi et chômage, 2001, 2009, 2019;
– ONS, rétrospective des comptes économiques de 1963 à 2018, mars 2020;
– ONS, Les Tableaux Economiques d'Ensemble 2016 à 2019;
– ONS, Les comptes économiques en volume de 2018 à 2020.

ترجمة المراجع:

- Magdy Chehab (2004), The Origins of the Public Economy, Public Finance, New University House, Azarita, Egypt;

- Mohammad Abbas Mahrezi (No year), Economics of Public Finance, 3 th edition, University Publications Office, Ben Aknoun, Algeria;

- Medhat Al-Quraishi (2007), Labor Economics, House of Wael for Publishing and Distribution, Jordan;

- Nasser Dadi Adoun, Abdel-Rahman Al-Ayeb (2010), Unemployment and the Problem of Employment from Structural Adjustment Programs of the Economy Through the Case of Algeria, University Publications Office, Algeria;

- Saeed Ali Al-Obeidi (2011), Economics of Public Finance, 1rst edition, House of Degla, Amman, Jordan;

- Suzy Adly Nashed (2006), Public Finance, first edition, Al-Halabi Human Rights Publications, Beirut, Lebanon;

- Abdul-Majid Kadi (2005), Introduction to Macroeconomic Policies, second edition, University Publications Office, Ben Aknoun, Algeria;

- Ali Lotfi (1988), Economics of Public Finance, Ain Shams Library, Cairo, Egypt;

- Omar Sakhri (2008), Macroeconomic Analysis, University Press Office, Seventh Edition, Algeria.

- Mohamed Ben Azza (2015), rationalizing public spending policy by following the discipline-by-objectives approach, a standard analytical study of the role of public spending in achieving the

goals of economic policy in Algeria, PHD thesis, 2014-2015, unpublished, Abi Bakr Belkaid University, Tlemcen, Algeria;

- Masoud Darwasi (2006), fiscal policy and its role in achieving economic balance, the case of Algeria 1990-2004, PHD thesis, 2005-2006, published, University of Algiers, Algeria.

- Somaya Belkasmi, "An analytical study of unemployment in Algeria (its development - the most important policies adopted To combat it)", Economic Researcher Magazine, Issue 06, December 2016, University of August 20, 1955, Skikda, Algeria.

- Abdel-Karim Al-Bashir (2007), Estimating the Total Investment Function, the Case of the Algerian Economy, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 23, Issue 1, Syria;

- Abdel-Karim Al-Bashir (2009), the implications of the rate of unemployment and employment and their credibility in interpreting the effectiveness of the labor market, Journal of North African Economics, Volume 05, Number 06, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, Algeria;

- Abdullah Mohammad Rashid Al-Ramli, Salah Mahdi Abbas Al-Barmani (2020), Measurement and Analysis of the Investment Spending Function in the Iraqi Economy for the Period 1990-2018, University of Tikrit, College of Administration and Economics, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 16, Issue 52, Part 1, University of Tikrit , Iraq;

- Abdullah Mohammad Rashid Al-Ramli, Salah Mahdi Abbas Al-Barmani (2020), Measurement and Analysis of the Consumer Spending Function in the Iraqi Economy for the Period 1990-2018, University of Tikrit, College of Administration and Economics, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 16, Issue 52, Part 2, University of Tikrit, Iraq;

- Fawzi Murabet, Nadia Shatab (2015), The Impact of Public Spending on Economic Growth in Algeria 1997-2011, An Analytical Study of Granger Causality, Al-Quds Open University Journal for Research and Studies, Issue Thirty-seven, Palestine;

- Nabil Bouflih (2013), "An Evaluation Study of the Economic Revival Policy Applied in Algeria in the Period 2000-2010", Academy of Social and Human Studies, Issue 9, Hassiba Ben Bouali University, Chlef, Algeria;

- Ali Boudlal (2013), appreciating the growing role of investment services and its impact on employment and growth in Algeria during the period 2001-2011, an evaluative econometric study, an intervention presented within the research of the international conference, evaluating the effects of public investment programs and their implications for employment, investment and economic growth during the period 2001-2014, University of Setif on 11/12 March 2013, Setif, Algeria.

- International Labor Organization (2003), Household Income and Expenditure Statistics, Consumer Price Indicators, Second and Third Reports (Excerpts), Seventeenth International Conference of Labor Statisticians, Geneva.

الملاحق:

الملحقI. متوسط سعر برميل البترول الخام خلال الفترة 2001–2019.

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
80,0	61,6	99,1	74,4	65,0	54,3	38,6	29,0	25,3	24,9	(1)
74,4	72,6	64,6	69,4	72,6	73,4	72,1	77,4	79,7	77,3	(2)
5952	4472,16	6401,86	5163,36	4719	3985,62	2783,06	2244,6	2016,41	1924,77	(3)
2019		**2018**	**2017**	**2016**	**2015**	**2014**	**2013**	**2012**	**2011**	
64,4		71,3	53,9	44,8	52,8	99,1	109,1	110,7	112,9	(1)
119,4		116,6	111,0	109,5	100,5	80,6	79,4	77,6	72,9	(2)
7689,36		8313,58	5982,9	4905,6	5306,4	7987,46	8662,54	8590,32	8230,41	(3)

(1) متوسط سعر برميل البترول الخام بالدولار الامريكي (2) سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي

(3) متوسط سعر برميل البترول الخام بالدينار الجزائري محسوب من طرف الباحثين

Source: La Direction Générale de la Prévision et des Politiques (DGPP), Principaux indicateurs de l'économie Algérienne 2000-2019, sur le site : http://www.dgpp-mf.gov.dz/ (05/10/2021).

الملحق2. مساهمة مختلف قطاعات النشاط في الناتج الداخلي الخام في الجزائر 2001-2019. **الوحدة: %.**

القطاعات الرئيسية / السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الفلاحة	9,75	9,22	9,81	9,44	7,69	7,54	7,57	6,59	9,34	8,47
المحروقات	34,16	32,66	35,58	37,73	44,34	45,66	43,72	45,25	31,19	34,86
الصناعة	7,46	7,46	6,77	6,31	5,53	5,29	5,12	4,71	5,73	5,15
البناء والاشغال العمومية	8,49	9,06	8,48	8,26	7,46	7,93	8,82	8,66	10,98	10,48
الخدمات	32,98	33,25	31,69	31	28,44	27,80	29,07	28,87	35,58	34,81
القطاعات الرئيسية / السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	المتوسط
الفلاحة	8,11	8,77	9,85	10,29	11,58	12,22	11,95	11,87	12,33	9.60
المحروقات	35,93	34,16	29,84	27,04	18,75	17,27	19,92	22,31	19,47	32.10
صناعة	4,55	4,50	4,64	4,86	5,50	5,59	5,63	5,45	5,67	5.57
البناء والاشغال العمومية	9,14	9,19	9,78	10,42	11,47	11,84	11,86	11,51	12,16	9.79
الخدمات	36,41	36,73	38,44	40,18	44,60	45,10	42,69	41,29	42,47	35.86

Source:

- ONS, retrospective des comptes economiques de 1963 à 2018, mars 2020, différentes pages ;
- ONS, Les comptes économiques en volume de 2018 à 2020, p 11.